ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

التطلعات الجزائرية من الحوار المتوسطي لحلف الناتو: دراسة تقييمية

لزهر عبد العزيز *
جامعة عمار ثليجي بالأغواط / الجزائر

تاريخ إرسال المقال:2020/08/19 تاريخ قبول المقال: 2020/08/25

الملخص:

لقد تم دعوة الجزائر للانضمام إلى مسار الحوار الذي تم إطلاقه في1994 الذي يضم 6 دول من جنوب المتوسط في 14 مارس 2000، هذا التقارب الذي أصبح ضروريا في ظّل التحولات الإستراتيجية العالمية والإقليمية وظهور العديد من المبادرات التي تسعى إلى ترقية وتفعيل نظام الأمن الجماعي في المتوسط كمبادرة الحلف، مبادرة اتحاد غرب أوربا والشراكة الأورو_ متوسطية. إذ سعت الجزائر من خلال ربط شبكة من العلاقات متعددة الأبعاد مع حلف الناتو في إطار الحوار الاستراتيجي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية إقليميا وجهويا وفق منطق القوة والمصلحة.

الكلمات المفتاحية: الحوار، الناتو، الجزائر، الأمن.

Abstract:

Algeria was invited to join the dialogue process that was launched in 4199 that includes 6 countries from the southern Mediterranean on March 14, 2000, this convergence which became necessary in light of global and regional strategic shifts and the emergence of many initiatives that seek to upgrade and activate the collective security system in the Mediterranean as an initiative The Alliance, the Western European Union Initiative and the Euro-Mediterranean Partnership. Algeria has sought, by linking a network of multidimensional relations with NATO within the framework of the strategic dialogue, to achieve the objectives of its foreign policy regionally and regionally in accordance with the logic of power and interest.

Key words : dialogue, Nato, Algeria, security.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

مقدمــة

لقد تم دعوة الجزائر للانضمام إلى مسار الحوار الذي تم إطلاقه في1994 الذي يضم 6 دول من جنوب المتوسط في 14 مارس 2000، هذا التقارب الذي أصبح ضروريا في ظّل التحولات الإستراتيجية العالمية والإقليمية وظهور العديد من المبادرات التي تسعى إلى ترقية وتفعيل نظام الأمن الجماعي في المتوسط كمبادرة الحلف، مبادرة اتحاد غرب أوربا والشراكة الأورو_ متوسطية، إن الطرح الهام والذي يتطلب بحثا هو كيف يمكن تقريب أكثر فأكثر عمليات حلف الناتو من اهتمامات صناع القرار في الجزائر وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في إطار هذا الحوار بالإضافة إلى موقع وأهمية مبادرة الملف بالمقارنة مع المبادرات الأخرى؟

إن الإعلان النهائي لقمة واشنطن في أفريل 1999 قد أكد على أن أمن أوربا يتّسع ليشمل أمن واستقرار المتوسط، مما دفع بالحلف إلى توسيع عملياته مع شركاء جدد وتحديد مجالات التعاون من خلال تطوير المستويات السياسية، المدنية والعسكرية للحوار المتوسطي لإشراك عدد كبير من الدول في المتوسط. إن المفهوم الجديد الذي تبناه الحلف بعد الحرب الباردة خاصة بعد قمة واشنطن يعكس مدى تطور إدراك الحلف لمصادر التهديد في إطار العولمة التي تشمل مخاطر الانزلاق الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي الذي من شأنه أن يؤثر على الاستقرار المحلي والإقليمي، والنزاعات الحدودية والحركات الدينية المتطرفة، والأعمال المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة وموجات الهجرة الغير الشرعية، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الأول: أصول وأهداف مبادرة الحوار المتوسطي في المتوسط

لقد شهدت المرحلة التي أعقبت نهائيا الحرب الباردة مرحلة جد حاسمة اتسمت بحركية دبلوماسية اتسمت بحركية دبلوماسية نشطة تعكس حجم الفرص التي نتجت عن ديناميكية النظام العالمي، ومن أهم مظاهر المناخ السياسي الجديد تمكن كل من إيطاليا وإسبانيا تركيز اهتمامات المحور الأوروبي الأمريكي على قضايا الأمن في المتوسط، وذلك من خلال محاولة إيجاد إطار في شكل منتدى أو مؤتمر لمناقشة

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

وتجسيد التأسيس المتعدد الأطراف لقضايا الأمن في المتوسط ففي أكتوبر 1990 قامت كل من إيطاليا وإسبانيا باقتراح مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط CSCM على شاكلة النموذج الأوروبي المعتمد بعد ميثاق هلسنكي 1975 إذ طرح نموذج المؤتمر يعكس البعد الجغرافي الذي يمكن أن يتوسع ليشمل منطقة الشرق الأوسط بأكملها. لقد كان للمبادرة الإيطالية – الإسبانية أثر كبير بعد أن تم طرحها في قمة بالما في 29 سبتمبر / 19 أكتوبر 1990، إذ اقترحت هذه الأخيرة مقاربة إقليمية كلية متعددة الأطراف تشمل مستويات ومجالات واسعة للتعاون السياسي، إن مفهوم المؤتمر المقترح على غرار المبادرات المتوسطية الأخرى التي انتشرت في فترة التسعينات ابتداء بمبادرة الاتحاد الأوروبي للشراكة، الحوار المتوسطي لاتحاد غرب أوربا، مجموعة العمل الخاصة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ومبادرة الشرق الأوسط شمال أفريقيا MENA يطرح مجالا لتجسيد الحوار والتعاون على أرض الواقع. فمن خلال تطور النظريات والمقاربات الواقعية والنسقية والواقعية الجديدة، ظهرت ثقافة جديدة للأمن في المتوسط عن طريق الحوار والشراكة، وجّهت سياسة حلف شمالي الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث قام هذا الأخير بإجراء عمليات تقويمية لسياسته المتوسطية مع إعطاء أولوية لعملية التوسع شرقا. ذلك ما يوحي بعدم وجود إجماع داخل الحلف حول مدى عمق التزاماته نحو الضفة الجنوبية للمتوسط. لقد طوّر الحلف تحت تأثير العقيدة الأمنية الأمريكية مفهوما جديدا حول المناطق ذات المصالح الاستراتيجية AOSI أي AREA OF STRATEGIC INTEREST، و التي تضم بصفة عامة منطقة الخليج والقوقاز، البلقان، الشرق الأوسط، الشرق الأقصى والمتوسط. كما عملت دول جنوب أوربا المطّلة على المتوسط على نقل موارد الحلف جنوبا من أجل توسيع عملياته وتقوية إمكاناته لممارسة القوة في الاقليم في إطار قيادة AFSOUTH. فمع انفتاح القيادة العامة لقوات EUROFOR في فلورنسا منذ 1996 لتدعيم مساعي الحلف لتنسيق وانسجام سياساته. وبالتالي، ومنذ نهاية الحرب الباردة توسّع مفهوم الأمن لدى الدول الأوربية الأطلسية ليشمل الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، الديمغرافي والبيئي، والّذي انعكس على مشاريع ترتيب

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الأوضاع الأمنية في المتوسط، على غرار مشروع اتحاد أوربا الغربية في 1992، ومشروع منظمة الأمن والتعاون الأوربي الذي تم إطلاقه في بودابست 1994، ومبادرة حلف الناتو في 1994.

إن تصورات البيئة الأمنية للمتوسط في القرن الواحد والعشرين كما يراها الحلف تقوم على تقييم تهديدات ذات صبغة جديدة. فمع تسارع العولمة وما فرضته من تعميم التطورات التكنولوجية في مجال الدفاع، والذي من شأنه أن يمثل تحديا عل اعتبار وجود إمكانية لانتقال تلك التكنولوجيا لدول معادية أو جماعات غير معروفة. وبالتالي فإن النمط الهيكلي الجديد للقوات الأوربية الأطلسية المرابطة بالمتوسط يوحي بوجود بيئة تتصف بالريب والشك والتحول المستمر. فالبيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وتبني الحلف مفهومه الجديد القائم على مسألة التحول وتكييف مهامه وإستراتيجية لتتماشى وطبيعة الأخطار والتهديدات الجديدة.

على ضوء هذه الديناميكيات، لا يمكن التكلم عن مبادرة مشتركة في المتوسط أو بالأحرى مقاربة شاملة للأمن في المتوسط دون التطرق إلى المسائل والإشكاليات الأمنية في المنطقة كالصحراء الغربية، أفغانستان، العراق وليبيا. هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من هذه المقاربة صعبة الوصول في ظّل الانقسام التقليدي بين المقاربة الثقافية والمقاربة البيروقراطية، بين المسائل الأوربية والمسائل شرق أوسطية. لكن من أجل اعتبارات أخرى جعلت الولايات المتحدة وحلفاءها تتبنى مبادرة متوسطية مشتركة وفق مقاربة فوق إقليمية لمجابهة التحديات المنية في المنطقة. يبدو أن خصوصية الاقليم وطبيعة الأزمات التي تعيشها جعلت الحلف ينساق وراء مقاربة أمنية موّسعة تشمل شمال أفريقيا، وتمتد إلى الخليج العربي والفارسي، باعتبارها مجلا جيوسياسيا ذات اهتمامات نابعة من حجم التهديدات التي تتمحور حول: النمو البطيء، العمران العشوائي، التيارات القومية والإسلام الراديكالي. بالإضافة إلى وجود نمو سريع ومتسارع لميكانزم الاعتماد المتبادل على مستوى أنظمة التسليح والأنظمة الإعلامية المتطورة. هذا ما اعتبر من طرف الحلف تهديدا اذ أصبح الأمن المتوسطي عاملا مهيكلا للدول والمؤسسات في المنطقة.

إذن، لابد من تبيان موقع المبادرة المتوسطية للحوار التي تبناها حلف الناتو مع دول المغرب العربي وخصوصا مع الجزائر. فما هو فحواها؟

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

في المقام الأول، يمكننا رصد أحد الأهداف الرئيسية حسب التصريحات الرسمية هو إيجاد حلول للمسائل الأمنية ذات الطابع الوظيفي، كمسألة انتشار برامج التسلح، إدارة الأزمات والإرهاب. إن الأهمية الجيواستراتجية للمتوسط نابعة ليس فقط من حجم التهديدات التي يرى فيها الحلف تحديا أمنيا فعليا، بل أيضا باعتبار المتوسط يقع كمجال حيوي طبيعي على أعتاب أوربا الغربية. إن الأجندة الأمنية في المتوسط تحوي أيضا جوانب سياسية وثقافية واجتماعية، تصنف ضمن مجال الأمن الناعم SOFT SECURITY على غرار مسائل الأمن ذات البعد العسكري الذي يندرج تحت لواء الأمن الصلبHARD SECURITY1. إن شمولية الأجندة الأمنية خارج إطار المسائل الدفاعية المحضة تعتبر من أهم خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويعتبر المتوسط ودول المغرب العربي مجالا لتلك النزعة. لقد تم إدراج في الآونة الأخيرة مسائل ذات البعد الليّن أو الناعم كرهان أمني يرتبط بالعديد من التحديات كشبكات الهجرة، والتي جعلت دول ضفتي المتوسط تدخل في نقاش سياسي ذات بعد سوسيوثقافي في إطار الواقع الأمني الجديد. إن العامل الديمغرافي يشكل عاملا رئيسيا في تحديد طبيعة الأجندة السياسية والأمنية بالمفهوم الواسع، هذه المسألة التي ترتبط بالفجوة التي تعيشها المجتمعات بين شمال غني وجنوب فقير، ممّا فتح الباب أمام الهجرة من أجل مستوى معيشي أفضل. هذه الضغوطات الديمغرافية التي تعيشها دول الضفة الجنوبية للمتوسط فرضت نوع من اللااستقرار وعدم توازن سياسي لدول المنطقة انطلاقا من زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بالإضافة إلى تلك التحديات التي تميّز الأجندة الأمنية لدول الضفة الشمالية، هناك ملف الطاقة الذي يمثل رهانا أمنيا تتشارك حوله تصورات الدول المطلة على حوض المتوسط، حيث فرض منطق وجوب تطوير وسائل جديدة لنقل الطاقة GAZODUCS حول المتوسط، وتنسيقا وتطابقا في المصالح لضمان الأمن الطاقوي الذي فقد جوانبه التقليدية المعروفة على أساس العلاقات شمال–جنوب، و إنما أخذ بعدا جديدا يأخذ بعين الاعتبار العلاقات جنوب–جنوب GAZODUC TRANS-MAGHREB. كما لم تغب جوانب الأمن الثقافي عن الخطاب السياسي في المجتمعات المتوسطية، حيث أخذت بعدا فكريا وفلسفيا في أعمال ودراسات العديد من

[1] Ian O. Lesser, La Sécurité méditerranéenne: nouvelles perspectives pour la politique américaine, USA, Santa Monica, Rand Corporation, 1992.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الملاحظين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط2، حتى وإن كانت حاضرة بصفة ضمنية تحت شعار صد ام الحضارات في المتوسط. طبيعة الصدام الذي يلوّح به أولئك المفكرين يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الصراع بين العالم الاسلامي والعالم الغربي المسيحي، ولعّل أحداث 11سبتمبر 2001 زادت من حدة تثبيت تلك الصورة وذلك الادراك لدى تلك المجتمعات، وبالتالي أخذ الوضع منحى آخر في ظّل الاحتقان الموجود بين الدول الغربية والدول العربية الاسلامية باعتبارها مصدرا للإرهاب. إن مبادرة الحلف الأطلسي للحوار في المتوسط لم تخرج عن هذا الاطار بإدراجها مسألة الهوية كجانب هام في الاستراتيجية الاعلامية. إن الاشكاليات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة في الميدان العسكري ذات طبيعة خلافية في المتوسط، فخطر قيام حروب ومواجهات عسكرية على شاكلة شمال–جنوب مازالت مطروحة وإن أخذت شكل التدخل من أجل الحماية كما حدث في ليبيا في إطار مفهوم كلاوسفتس للحرب المحدودة والذي انتهى بقلب النظام. وبالتالي الأمر محسوم مسبقا نتيجة حجم التفاوت العسكري على مستوى الكم والكيف، وبذلك يطرح مسار المواجهة جنوب–جنوب ويعتبر على المستوى الاستراتيجي الأكثر واقعية، نظرا للخلافات الموجودة بين دول جنوب المتوسط خصوصا في المغرب العربي، وما يمكن أن يؤثر على مسار الحوار المتوسطي، بالإضافة إلى حرب العراق وفشل مسار السلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يزيد مستوى التصعيد خصوصا ما نتج عن التدخل في ليبيا وتهلهل الأوضاع وهشاشتها في منطقة الساحل والصحراء على اعتبارها امتدادا لحدود الأمن للدول المغاربية، وفشل تلك الدول كمالي و النيجر في إدارة الصراع في المنطقة. يبدو واضحا أن الحلف ومن خلال تحركاته قد حدد مصدرين للتهديد، الأول مصدره المحور الشرقي والذي تم التعامل معه عن طريق برنامج للتعاون لإقامة منطقة سلام ليتطور بعد ذلك إلى فتح أبواب الحلف أمام دول المنطقة3.

أما المصدر الثاني للتهديد فيأتي من الجنوب أي دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وباعتبار أن هذه المنطقة لا تقع ضمن المحيط الجنوبي التقليدي للحلف كان لابد من التحرك لمواجهة التحديات الأمنية التي

[2] Slimane Cheikh, "La Sécurité et la Coopération en méditerranée, position de la rive sud", Actes de Milan, 10-12 mai 1999.

3– عماد جاد، حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998)، ص 163.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

تم تحديدها سالفا لكن ليس بنفس الطريقة أو بنفس المستوى الذي تعامل به الحلف مع دول شرق أوربا أي مسألة فتح باب انضمام دول من المنطقة غير وارد في أجندة الحلف وبالتالي كان العمل موجه لبعض الدول بالتحديد بعد أن تم إنشاء ما يسمى " قوة العمل المشتركة المجمعة "في شكل قوة تدخل سريع لإدارة الأزمات، لذلك سعى الحلف لتطوير ذلك الإطار إلى صيغة تتضمن المجالات الأمنية المرتبطة بالبنية العسكرية والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها هذه الدول المتوسطية في حال وقوع صراع أو نزاع في المنطقة4.

المطلب الأول: قمة بروكسل واطلاق الحوار المتوسطي

في ظلّ تبني المفهوم الاستراتيجي الجديد، ركّز الخطاب الأطلسي على منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط كمحور أساسي في معادلة الأمن الأوروبية، ذلك أن مفتاح الاهتمامات الأمنية يكمن في أمن واستقرار دول جنوب الفضاء الأوروبي الذي يعتبر شرطا ضروريا لأمن أوربا5. ولقد شرع الحلف في 1994 في مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني إذ شكلت قمة بروكسل في جانفي1994 لدول الحلف نقطة انطلاق ذلك الحوار الذي "يمثل مشروعا ذو طابع عسكري وأمني بالدرجة الأولى يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف، حيث قوسي الأزمات الشمالي والجنوبي يطبقان على منطقة إستراتيجية وحيوية الخيارات السياسية والعسكرية الأطلسية"6، ولقد شكلت قمم الناتو فيما بعد إطارا واسعا للحوار والتفاوض حول طبيعة العلاقات الأمنية الأطلسية المتوسطية. في فيفري 1995، دخلت السكرتارية العامة للحلف في مفاوضات من أجل إدماج كل من مصر، إسرائيل، المغرب، وتونس إلى الحوار ثم انضمت الأردن وفيما بعد موريتانيا. أما الجزائر، فلم تستدعى للحوار رغم سعي العديد من الدول خصوصا البرتغال وإيطاليا وإسبانيا إشراكها، لكن يبدو أن الأسباب التي تفسر ذلك الإقصاء هو الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك

4- نفس المرجع السابق، ص 164.

[5] - the alliance's new strategic concept, Rome, novembre, 7-8, 1991.

6- د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ، ص 194.

ومسألة تقويمها واختلاف الدول في مسألة تبني سياسة اتجاه الجزائر7. لكن الحوار المقترح كان في إطار ثنائي وذلك بهدف "تعزيز الثقة والتعاون" وفقا للمقولة التي مؤداها أن المهمة هي التي تحدد نمط الحوار وذلك من أجل فرض قواعد اللعبة على حسب المعايير الوطنية لا الدولية. لقد كرست قمة مدريد 8 – 9 جويلية 1997 وجهة نظر كل من فرنسا، إسبانيا وإيطاليا حول ضرورة تعزيز الحوار مع دول جنوب المتوسط حيث جاء في البيان الختامي ما يلي:

« THE MEDITERRANEAN REGION MERITS GREAT ATTENTION SERVICE SECURITY IN THE WHOLE OF EUROPE IS CLOSELY LINKED WITH SECURITY AND STABILITY IN THE MEDITERRANEAN. THE DIALOGUE WE HAVE BETWEEN NATO AND A NUMBER OF MEDITERRANEAN COUNTRIES IS DEVELOPING PROGRESSIVELY AND SUCCESS FULLY CONTRIBUTES TO CONFIDENCE-BUILDING AND COOPERATION IN THE REGION AND COMPLEMENTS OTHER INTERNATIONAL EFFORTS» 8.

وكأداة لتنشيط وتفعيل الحوار، تم طرح فكرة إنشاء مجموعة التعاون المتوسطي تهدف إلى تعميق الحوار مع دول جنوب المتوسط وتوسيعه، بالإضافة إلى بحث مجالات التعاون المختلفة التي تشكل قاعدة الحوار والشراكة9. ولقد حددت المجموعة مجالات التعاون التالية: التعاون العسكري، سياسة وإستراتيجية الدفاع، الأسلحة الخفيفة، محاربة الألغام وانتشارها، مكافحة الإرهاب، التدريب وتبادل الخبرات، نشاطات المعلومات الاستخبارات، إدارة الأزمات والعلم والبيئة، محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وإصلاح الدفاع والسياسات الاقتصادية في مجال الدفاع والتعاون بين العسكريين، كما ينظم الحلف في إطار الحوار لقاءات ثنائية 26 + 1 ومتعددة الأطراف 26 + 7 منها لقاءات برلمانية، وبالتالي فإن تطور عمل مجموعة التعاون المتوسطي يعكس مدى تطور المقاربة الأمنية للحلف خصوصا بعد قمة واشنطن في أفريل 1999، والذي عبرت من

7- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر-أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 152.

8 - the Madrid communique, July 9, 1997 .

9- عماد جاد، مرجع سابق، ص 167 .

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

خلالها دول الحلف أن الحوار المتوسطي يعد جزءا لا يتجزأ في المقاربة التعاونية للأمن منذ أن تم ربط الأمن الأوروبي بأمن واستقرار المتوسط، مما يعطي للمفهوم الإستراتيجي بعدا جديدا، وهذا ما جاء في الفترة 38 من محتوى الوثيقة تلك النقلة التي جسدتها قمة واشنطن وفي ظل التقارب الجزائري الأمريكي ثم استدعاء الجزائر للانضمام للحوار في مارس2000 بعد أن اقتنعت الدول الأوروبية بأنه من الصعب إقامة وترتيب أي مشروع للحوار حول الأمن في المتوسط دون إشراك الجزائر، أكبر بلد في المغرب العربي وأفريقيا (بعد انقسام السودان).

لقد أصبح التعاون الأمني عاملا أساسيا لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في المتوسط، خاصة في ظل التحولات العميقة والمعقدة التي تشهدها المنطقة وبروز تهديدات ومخاطر جديدة خصوصا بعدما أصبح ما يسمى بالنظام العالمي الجديد أكثر فوضوية من كل الأنساق الدولية التي سبقت، ومظاهر التطرف في المواقف والسياسات التي أدت إلى خلق نزاعات عدم الثقة والتوجه نحو الانتقام في شكل رد فعل من طرف الآخرين، بالإضافة إلى طبيعة التهديدات نفسها التي شهدت تحولات كبرى أهمها أنها أصبحت غير دولية، تفتقر إلى قاعدة جغرافية مما يحتم استعمال وسائل غير عسكرية للرد عليها، ذلك ما أدركته قمة برامج نوفمبر2002 التي أكدت مرة أخرى الترابط الوثيق بين الأمن في أوربا وأمن واستقرار المتوسط، إذ شكل البعد السياسي نقطة جوهرية في الحوار إذ شكلت أحداث11 سبتمبر 2001 دافعا أساسيا لتعزيز التعاون العملي خاصة في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة بما في ذلك مكافحة الإرهاب. إن أهم أهداف الحلف الذي سطرها إزاء الحوار المتوسطي تتمحور فيما يلي:

- إقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة بين دول شمال وجنوب المتوسط
- تشجيع ودعم الأمن والاستقرار
- تشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة.

أما فيما يخص النشاطات فهي ذاتية التحويل لكن هناك مجال للمساعدة في مجال الدفاع لكل دولة عضوه في المبادرة في ظل برامج العمل السنوي المعمول به منذ 1997 وفقا للمجالات التي ذكرناها آنفا، ولقد أخر

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الاجتماع الوزاري لدول الحلف في ريكيافيك ماي 2002 على إجراءات تطوير التعاون في المجال الأمني خصوصا مكافحة الإرهاب من خلال مقاربة تعاونية تهدف إلى رفع احترافية جيوش دول الحوار في إطار تحرك عملياتي متبادل بقيادة الحلف ومشاركة تلك الجيوش في إطار الشراكة من أجل السلام في عمليات البحث والإنقاذ الأمن البحري وتمارين دعم وحفظ السلام كمراقب. إذ ساهمت كل من مصر، الأردن والمغرب في قوات حفظ السلم الدولية المنتشرة في البوسنة كما شارك المغرب والأردن في كوسوفو لنفس الهدف لكن تبقى مواضيع ومواضيع ومجالات الأمن الصلب بعيدة بعض الشيء عن الاهتمامات المحورية للدول في جنوب المتوسط رغم الحوار المتطور القائم على إجراءات بناء الثقة التي تعتبر الأداة الكفيلة لتفعيل ميكانيزمات التعاون الرامية إلى تطوير الاستقرار السياسي10. لكن أحداث11 سبتمبر 2001، أصبح الحوار قاعدة لتبادل الخبرات والإستراتيجيات لمكافحة الإرهاب وذلك ما عبرت عنه اتجاهات قمة براغ.

المطلب الثاني: قمة براغ ومسألة تعزيز الحوار مع دول جنوب المتوسط

انطلق الحوار بين حلف شمال الأطلسي ودول المتوسط من مفهوم ارتباط أوروبا بصفة وثيقة بأمن واستقرار منطقة المتوسط الأمر الذي تبلور عام 1994 والذي يعد دلالة على تأقلم الحلف مع متطلبات بيئة ما بعد الحرب الباردة كما أنه يشكل عنصرا فاعلا في سياسة التعاون التي انتهجها الحلف والتي يسعى من خلالها الحلف إلى المساهمة في أمن واستقرار المنطقة والتوصل إلى تفاهم متبادل بين جميع الأطراف المتحاورة وتحسين صورة الحلف لدى الشركاء في الحوار لقد شدد الحلف ودول الحوار على ضرورة استمرار وانفتاح الحوار سواء من ناحية الشكل أو المضمون الأمر الذي تشهد عليه عملية التحاق الجزائر به في مارس 2000 ولقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة حاسمة في مسار تطور الحوار المتوسطي كقيمة مضافة حيث جدد مسؤولو الناتو تمسكهم بهذا الإطار. وهذا ما عبرت عنه قمة براغ 21-22 نوفمبر 2002 عن رغبة هذا الأخير والدول الشريكة تقوية وتعزيز الحوار من خلال ترقية وتجسيد الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي مع إقامة جرد لمجالات التعاون الممكنة. وذلك ما تم إقراره في وثيقة "تعزيز حوار

[10] Kassim Bouhou, "l'OTAN et le monde arabe : pour dialogue et partenariat ", politique étrangère , N°01,2008,P123.

المتوسطي مع وضع بيات بمجالات التعاون الممكنة"11، علما أن الحوار السياسي قد أخذ شكل اجتماعات دورية ثنائية الأطراف (24+1) ومتعددة (27+7) على مستوى السفراء واجتماعات العمل بالإضافة إلى الندوات المتعددة الأطراف وتبادل الزيارات ذات المستوى العالي. لقد سمحت هذه الاجتماعات بتبادل وجهات النظر حول العديد من المسائل ذات الصلة بأمن المتوسط وتطور الحوار المتوسطي. أما الأبعاد العملية للحوار فتتركز في محاولة إقامة شراكة عملية عن طريق الحوار وفق برنامج عمل سنوي تم إقامته سنة 1997 لتعزيز عمليات بناء الثقة التي تضم العديد من الجوانب والنشاطات المستقاة من برنامج الشراكة من أجل السلام ولقد حددت الوثيقة مجالات التعاون الممكنة فيما يلي:

- تبادل الزيارات للمسؤولين رفيعي المستوى
- التعاون في إطار مجلس الشراكة الأورو – متوسطي ى والشراكة من أجل السلام
- التكوين والتدريب العسكري الهادف إلى تأقلم الجيوش والعقائد مع مناهج الحلف
- المشاركة في التمارين (عمليات دعم السلام،الأمن البحري، عمليات الإنقاذ الإنسانية) العملياتية لتحسين مستوى أداء الجيوش
- تبادل الخبرات حول مكافحة الإرهاب والاستفادة من الخبرات
- المساهمة في عمليات الحلف خارج المادة 05 من الميثاق الأطلسي
- تبادل المعلومات من خلال أمن الحدود وتحليل صور الأقمار الصناعية
- النشاطات السلمية ودعم الإعلام لتوعية المجتمع المدني في الدول المتوسطية وشرح سياسة الحلف بشكل أحسن.

كما أكد الحلف مجددا في ديسمبر 2003 إثر الاجتماع الوزاري الأطلسي ببروكسل سعيه الدؤوب وإرادته الواضحة لتجسيد وتحقيق أهداف قمة براغ والتي تصب كلها في ثلاث محاور رئيسية:

- إصلاح الدفاع

11 « renforcement du dialogue méditerranéen , avec établissement d'un inventaire des domaines de coopération possible » www.nato.int/med-dial/reinforcement.htm

- احتراف الجيوش
- التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة.

إن المقاربة الأمنية التي تبناها الحلف والمفهوم الإستراتيجي الجديد يعكس إرادة أمريكية في الاستفادة من التأييد الدولي في إطار حربها ضد الإرهاب، مع إبقاء الحلف في مجال ضبط ميكانيزمات الحوار الأمني كحامل للتوازن في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى توسيع مهام الحلف التي يمكن حصرها في توسعتين اثنين:

- حق التدخل ليس فقط على أراضي دول الحلف ولكن في كل بقعة من العالم قد تكون مصدر تهديد مباشر أو غير مباشر لإحدى الدول الأعضاء.
- التزام عسكري ليس فقط كرد لتهديد عسكري ولكن هذا الالتزام قد يبرر سلامية واسعة لأخطار قد تقود للتدخل العسكري في دول قد تواجه صعوبات جدية سياسية واقتصادية واجتماعية لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في جر حلفائها لتحقيق مصالحها من خلال تسخير الحلف لخدمتها في العراق وأفغانستان. وهذا بالضبط ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية أي تواجد عسكري للدول الأوروبية حتى بطريقة غير مباشرة، ودعم سياسي جعل منها الدولة المسيطرة والمهيمنة على السياسة الأوروبية12.

المطلب الثالث: مبادرة اسطنبول للتعاون: رفع الحوار إلى شراكة

اختلف العالم الغربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عن سابقة إذ شهدت تغيرات عميقة وسلبية كان أهمها اعتبار المنطقة العربية مصدرا للإرهاب، العامل الذي أدى إلى بزوغ واقع جديد فرض على الإقليم سياسات وإستراتيجيات جد معقدة مرتبطة بمكافحة الإرهاب ونزع السلاح (أسلحة الدمار الشامل) كانت أفغانستان في 2001 والعراق في 2003 نموذجا، أو من الطبيعي أن يكون للحلف دورا في ظل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للعمليات في المنطقة وبذلك أخذ الحلف في الاقتراب أكثر فأكثر من الخليج العربي والشرق

[12] ISS, "Nato after the progue summit", strategic comments ,Vol 08,issue,10 December 2002.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الأوسط.كما شكلت عمليات المسعى النشط التي تبناها الحلف في 26 أكتوبر 2001 والتي تعتبر من بين الإجراءات العملية التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذها في إطار حربها ضد الإرهاب. إن مسألة إقحام وحدات من القوات البحرية العملياتية في شرق المتوسط خطوة في غاية من الأهمية من حيث طبيعة العمليات التي تعتبر الأولى والوحيدة من هذا المستوى تحت رعاية الحلف وإدارته13. فمنذ 2001، عرف هذا التصور توسعا كبيرا من خلال امتداد مجال حركته للنظم الفرعية في منطقة الخليج العربي والمتوسط الشرقي. لقد أعادت قمة الحلف التي عقدها في اسطنبول في 28-29 جوان 2004 هيكلة عمليات المسعى النشط باستدعاء شركاء الحلف للمساهمة في تلك العمليات. ومنذ ذلك الحين، شاركت العديد من الدول العضوة في مبادرة الشراكة من أجل السلام كروسيا، أوكرانيا وإسرائيل، بالإضافة إلى دول الحوار المتوسطي كالمغرب والجزائر، لكن الأمر الضروري الذي لابد من التعريج عليه هو أن قضية الملائمة العملياتية التي يطرحها الحلف لا تعكس عمق الشراكة نظر لأن الحلف هو الذي يدير العمليات ودول جنوب المتوسط تكتفي بتحقيق القدرة على العمل المشترك وهو هدف مقبول إلى حد بعيد. كما أن احتكار الحلف لمسألة تحديد الأطراف أو النقص في تحديد المواضيع والمجالات على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القائدة وترفض التعامل مع لبنان سوريا وإيران، فكيف يمكن التكلم عن ملائمة عملياتية في ظل عدم الفهم، والصورة المتبادلة بين ضفتي المتوسط التي لا تعكس مستوى الشراكة المنشودة من طرف الحلف. إن تحفظ الناتو التعامل مع قضية فلسطين على الرغم من وجوده في العراق وأفغانستان وتغير إدراك الدول المتوسطية للأمن والتهديدات بعد حرب الخليج الثانية، وتغير إدراك دول الخليج لمصدر التهديد قد ضاعف من الفجوة بين الدول العربية المشاركة في الحوار نظرا لغياب آلية للتشاور فيما بينها. إن عملية تعزيز برنامج الحوار المتوسطي وتحويله إلى برنامج للشراكة العملياتية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يضم بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ولقد اعتبر الأمين العام السابق للحلف ياهوب دي شيفر أن مشروع مبادرة اسطنبول للتعاون هو عبارة عن عرض للحوار الذي سيركز على قضايا أمنية تخدم الطرفين في تحقيق

[13] Rachid elhoudaigui , "l'operation Active endeavour et sou impact sur le dialogue méditerranéen de l'otan", NDC occasional paper,NATO defense college ,Rome, June 2007.

غايتهما لترسيخ السلام والاستقرار14. ولم يغب ملف مكافحة الإرهاب عن القمة والذي شكل محورا أساسيا من خلال تطوير سياسات تهدف إلى تعزيز العمل المشترك في المتوسط على مستوى مراقبة الملاحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية 15. على أية حال، قام الحلف بتبني وثيقة "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي"، جاء فيها ضرورة الارتقاء بمستوى الحوار المتوسطي مع الشركاء عبر تفعيل خيارات واستحداث إطار أرحب وأكثر فاعلية للدول الشريكة في الحوار المتوسطي. ولقد حددت الوثيقة المبادئ والأهداف والأولويات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي كالتالي:

- الحاجة إلى دفع العملية قدما وفق تشاور وثيق مع بلدان الحوار المتوسطي
- أهمية التجاوب مع مصالح واحتياجات دول الحوار المتوسطي
- إمكانية التفريق الذاتي مع الحفاظ على وحدة الحوار المتوسطي وطابعها التمييزي
- الحاجة إلى التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن للحلف توفير القيمة المضافة
- الحاجة لضمان تكامل هذا الجهد مع مبادرة اسطنبول للتعاون وكذلك مع الجهود الدولية الأخرى لاسيما الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون ومجموعة الثمانية الكبار حسب الاقتضاء
- إمكانية توسيع الشراكة في الحوار المتوسطي لبلدان معينة أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس كل حالة على حدة.

واستنادا إلى هذه المبادئ فإن الحلف يعرض رفع مستوى الشراكة في الحوار إلى شراكة حقيقية هدفها:

- تعزيز الحوار السياسي القائم
- تحقيق نظام التبادل المعلوماتي
- تطوير الإصلاحات الدفاعية
- المساهمة في الحرب على الإرهاب.

14 عمار الجندي " الناتو يعتبر مبادرة اسطنبول للتعاون لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط" الشرق الأوسط،العدد 9345،29 جوان 2004.

15 Zine cherfaoui “Dialogue meduterraneen de l’otan cooperation militaire en ligne de mire” Elwatan 18 Novembre 2004.

ويمكننا تحقيق تلك الأهداف من خلال المجالات ذات الأولوية التالية:

- وضع حيز التنفيذ جهد مشترك يهدف إلى شرح أفضل للتطورات التي تنتظم حلف شمال الأطلسي وجهوده في مجالات التعاون
- تعزيز التعاون العسكري–العسكري من أجل التبادل العملياتي عبر المشاركة النشطة في تدريبات عسكرية ونظم تعليم وتمارين للارتقاء بقدرات قوات الشركاء المتوسطيين للمساهمة في عمليات يقودها الحلف بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة
- مكافحة الإرهاب بما في ذلك تبادل فاعل للمعلومات الاستخباراتية والتعاون البحري بما في ذلك ضمان إطار عملية "المسعى النشط"
- المساهمة في عمل الحلف بشأن التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها
- تعزيز التعاون وفق الحاجة وحيث الحلف يمكن توفير القيمة المضافة في مجال أمن الحدود وخاصة فيما يتعلق بالإرهاب والأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحة الاتجار غير المشروع
- تعزيز التعاون في مجال خطط الطوارئ المدنية بما في ذلك إمكانية تقدم الشركاء المتوسطيين بطلب المساعدة إلى المركز الأوروبي الأطلسي لتنسيق عملية الإغاثة في حالات الكوارث.

ولقد أعرب الأمين العام الأسبق ياهوب دي شيفر نية الحلف فتح الباب للانضمام لجميع دول الخليج العربي إلى مبادرة اسطنبول للتعاون وتحسين صورة الحلف في الأوساط العربية لتطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وفق البرنامج المقترح من طرف الحلف16. لقد قام الحلف بعد مبادرة اسطنبول باتصالات واسعة مع كل من دولة الكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة من أجل مناقشة سبل تعزيز التعاون في المجال الأمني. ولقد بحثت القضية قبل ذلك في ندوة الدوحة في أفريل 2004 فكرة الحوار بين دول الخليج العربي والناتو وكيفية تطوير علاقة خليجية–أطلسية تساهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة17.

16 د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص210.

17 مصطفى علوي سيف ،"إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي"، دراسات إستراتيجية، العدد129 ، 2008، ص53.

وقد عرض الحلف وجميع الأطراف تصوراتها حول طبيعة الحوار والشراكة المنشودة إذ أكد الطرف القطري عن تبنيها رؤية مشتركة مع الحلف للعمل من أجل حماية والحفاظ على الأمن والاستقرار بما يحقق المصالح المشتركة ، مع تحديد الأبعاد المتعددة لأمن الخليج التي عرضها الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في ما يلي:

- البعد الداخلي والذي يرتبط بنقص القدرات العسكرية، نقص المورد البشري، ندرة المياه والموارد الغذائية، الإرهاب والتطرف الداخلي
- البعد الإقليمي والذي يرتبط بقوة بمسألة مستقبل العراق إذ ولدت البيئة الراهنة للعراق هواجس أمنية قوية ومختلفة بالنسبة لدول الخليج ومدركاتها الأمنية.

أما البعد الدولي فيتصل بالمقاربة الأمريكية لمستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة، والذي فرض علاقات غامضة أمريكية خليجية مبنية على رؤية غير واضحة مما خلق حالة من عدم الثقة رغم ضخامة المصالح الإستراتيجية. كما أكد الحلف ممثلا في سكرتيره العام المساعد للشؤون السياسية والأمنية جونتر التنبرج على ضرورة التحاور المستمر والتنسيق في مجالات حفظ السلام والأمن والدفاع الإصلاح ومكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، لكن لم تحظى القضية الفلسطينية باهتمام كبير عند التطرق إلى التحديات التي تواجهها المنطقة رغم وصف النائب الأول لوزير الخارجية القطري الأسبق محمد عبد الله الرميحي القضية الفلسطينية بالتحدي الأكبر. إن مسألة التصورات الأمنية في المنطقة قد خلق نوع من عدم التوافق الإدراكي بين دول مجلس التعاون، يتضح ذلك من خلال الموقف السعودي وإدراكه للأمن الذي يقوم على ثلاث محاور رئيسية داخلية مرتبطة بالإصلاحات الشاملة في دول الخليج إقليمية، وتقوم على أربع قواعد هي مجلس التعاون الخليجي اليمن العراق وإيران. أما البعد الدولي فتتلخص في الضمانات التي تقدمها القوى الدولية التي تقدم المساعدة في اتجاه ترسيخ أسس الاستقرار والأمن التي تتبناها تلك الدول داخليا ثم على مستوى علاقاتها الإقليمية. في الواقع إن قمة اسطنبول قد أثرت الكثير من الخلافات الأوروبية-الأمريكية والتي كانت المسألة العراقية أساس الخلاف وعدم التوافق بين ضفتي الأطلسي حول مسألة الحرب

ودور حلف الناتو إزاء مشروع الشرق الأوسط الكبير، بالإضافة إلى مسألة تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي كأولوية إستراتيجية في المنطقة. إن محاولة إقامة بنية أمنية إقليمية تضم دول الخليج عموما والشرق الأوسط خصوصا بالإضافة إلى قوى الهندسة الأمنية مرهون بالعلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بين دول مجلس التعاون وإيران، وبين إيران والعراق الجديد. فرغم إنجازات قمتي براغ واسطنبول، يظلّ الحوار الأطلسي المتوسطي محدودا بالمقارنة مع الأهمية الإستراتيجية التي يوليها الحلف لمجلس الشراكة الأورو–أطلسية الشراكة من أجل السلام، العلاقة الخاصة مع روسيا، ميثاق الشراكة بين الحلف وأوكرانيا. وذلك يرجع إلى العديد من العوامل أهمها[18]:

- جاء سياق الحوار في ظل مساعي التطبيع العربي–الإسرائيلي مما جعله حبيس ديناميكية عملية السلام من تقدم وتراجع
- طبيعة التحديات والتهديدات التي تواجه منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط ذات طبيعة غير عسكرية مما جعل دور الحلف جد محدود بمقاربته الصلبة للأمن
- غياب الموارد المالية ما يطرح إشكالية التمويل على اعتبار أن الحوار حسم على أساس التمويل الذاتي مما يحد مشاركة بعض الدول المنخرطة فيه
- غياب وثيقة مؤسسة تحدد محتوى الحوار بدقة ما فتح الباب أمام الشك المتبادل بين الحلف والشركاء المتوسطيين
- غياب الإجماع حول محتوى الحوار وتحديد طبيعة التهديدات الأمنية ذات البناء العمودي والتي تعكس سياسة الحلف في الاستفراد بكل دولة على حدى
- تعدد واختلاف وجهات النظر حول مسألة إدراك الحلفاء للحوار بين نظرة تصب في خانة العلاقات العامة، وبين المسارات الهامة التي تناقش المسائل المرتبطة بالأمن في المنطقة

18 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص_ص، 165–168.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

- النظرة السلبية التي تتبناها دول جنوب المتوسط كون الحوار جاء ليلبي حاجيات واهتمامات أمنية نابعة من إدراك الشمال للتهديد كالهجرة غير الشرعية والإرهاب وارتباطها بالفرضية التي مؤداها "التهديد الآتي من الجنوب"
- عدم إشراك جميع الفواعل المتوسطية والشرق أوسطية في الحوار كما هو الحال بالنسبة لبنان وسوريا والذي يعكس محدودية العضوية في الحوار.

لقد امتلك حلف شمالي الأطلسي دورا جديدا خارج ما اصطلح عليه بالمجال التقليدي للتدخل أي خارج حدوده التقليدية للأمن، حيث أسّست قمة اسطنبول في جوان 2004 لمسار تعميق الحوار المتوسطي من أجل بناء نظام أمن إقليمي قائم على الخبرة المكتسبة مع برنامج الشراكة من أجل السلام PPP، وذلك من خلال إنشاء إطار عمل يتضمن مجموعة من الإجراءات تهدف في مجملها عمليات بناء الثقة كمحور أساسي في أمن واستقرار المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الليّنة للأمن (الجوانب الاقتصادية) التي تركز عليها دول جنوب المتوسط. إن تقوية الوجود الأطلسي في المتوسط مع انخراط القيادة الجنوبية للحلف AFSOUTH في العديد من العمليات والمناورات مع بعض الدول المغاربية (الجزائر–المغرب–تونس) في إطار الحوار المتوسطي، يجعلنا نتساءل حول الدوافع الحقيقية التي جعلت الحلف يركز على الضفة الجنوبية بالذات خصوصا المغرب العربي في حواره، هل يسعى الحلف إلى إدماج الهياكل الأمنية للدول المغاربية داخل الحلف؟ هل يصبو إلى تنويع الشراكة كمسار تكميلي لمسار برشلونة؟ أم يعمل على توحيد المعايير التكنولوجية والعقائد الأمنية الأطلسية في المنطقة؟

إن حرب الخليج الثانية 1990 قد فرضت إعادة بناء واسعة للقوات العسكرية الأطلسية تحت اشراف أمريكي، مثلما كان لأحداث 11سبتمبر2001 أثر كبير في تحول العقيدة الأمنية الأطلسية بتوجيه أمريكي دائما، والتي أفرزت معطيات وتحديات جديدة جعلت من الارهاب الدولي معضلة عالمية، كما أثرت تلك التهديدات في تبني دول التحالف أجندة أمنية جديدة. ففي ظلّ مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر2001، أصبح ينظر للمتوسط وجميع الدول المطلة أو المحيطة كمصدر فعلي للأزمات، حيث تم وضع حدود للمسرح العملياتي

المتوسطي الذي يمتد من المغرب إلى البلقان، ومن تركيا إلى الخليج العربي–الفارسي، ويمتد أيضا ليشمل دولا أفريقية كرواندا والكونغو الديمقراطية. لقد شملت الاستراتيجية الأطلسية في المتوسط ليس فقط على تمركز القوات العسكرية فقط وإنما شبه تموقع بحري يعكس كثافة التمارين المشتركة في الاقليم. بالإضافة إلى طبيعة التشكيلات العسكرية التي تم إعادة تنظيمها في المتوسط كإنشاء STANAVFORMED "STANDING NAVAL FORCE MEDITERRANEAN" الذي يحوي فيلقا من البوارج الأمريكية في المتوسط. إلى جانب التصورات التقليدية للأمن المسماة HARD SECURITY أو التعاون في مجال الدفاع، سيضاف إليه البعد الليّن SOFT SECURITY أو التعاون الاقتصادي والثقافي. فإدراك مصادر التهديد الآتية من الجنوب وضعت مسائل الاعتماد المتبادل وتفاعل الرهانات الأمنية العسكرية مع المستويات السياسية والاقتصادية للأمن على نفس المستوى من الاهتمام. ففي ظّل هذا الواقع الذي سوف يطوّر فيه الحلف والولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتهما في المتوسط عامة وفي المغرب العربي خاصة، تم إعادة بناء وهيكلة القدرات والامكانات العسكرية الاستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى إطلاق مشاريع للتعاون والاندماج الاقتصادي والاقليمي على شاكلة مشروع إيزنستات. فوفقا لهذه المعطيات، يشكل المغرب العربي والجزائر من خلاله نظاما فرعيا محيطا تتبع أهميته الاستراتيجية من موقعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كمجال حيوي ذات مصالح خاصة. فمنذ نهاية الحرب الباردة، شكّل المغرب العربي مجالا لتنافس كبير بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من التوجهات الخاصة بمجال ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية على غرار مسار برشلونة الذي أقصى الولايات المتحدة الأمريكية ووّتر العلاقات في ظّل ذلك التنافس. فإذا كان دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة موصوفة بـ: FIRST MAGNITUDE أي الدولة ذات العظمة، فإن الأمر يختلف على المستوى الاقليمي الذي أخذ شكلا أكثر استقطابا وذات صبغة نزاعية في غالب الأحيان. في حين سمح ذلك الدور كقوة عالمية وحيدة على فرض استراتيجيتها على النظام الاقليمي المتوسطي والنظام الفرعي أي على مستوى المغرب العربي. لكن على الرغم من الدور الذي لعبته

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

ولا تزال تلعبه في مسار السلام في الشرق الأوسط، فإن الحرب العراقية الثانية والحرب على ليبيا أثبتا حجم الخطر على الرهانات الاستراتيجية المستقبلية الناتج عن منطق الأحادية في العمل والتفكير.

المبحث الثاني: مقاربة حول الإستراتيجية الجزائرية من الحوار المتوسطي لحلف الناتو

إلى حد الآن، يبدو أن الحوار المتوسطي منحصر في شقه السياسي الّذي يهدف إلى تقريب وجهات النظر والتوصل إلى تفاهم أكثر للمواقف والعمليات التي يتبناها الحلف مع دول الحوار التي تقود انخرطت في نقاشات سياسية دورية في إطار 27+1 و27+7. في ظلّ الطبيعة السياسية للحوار، يمكننا استكشاف العديد من المسائل المرتبطة بالأمن بمفهومه الواسع إذ تعتبر المصالح الاقتصادية والأمن الطاقوي عوامل محورية في السياسة المتوسطية للحلف الّذي كيّف مهامه وعملياته ليجابه التحديات الإستراتيجية التي لديها أثر مباشر على الأمن وحرية الحركة في المتوسط. فمنذ أحداث 11سبتمبر 2001، عرفت البيئة الاستراتيجية في الإقليم الأوروأطلسي والشرق الأوسط تحولات وتغيرات هامة حيث أصبحت هذه الأخيرة تشكل منطقة ذات اهتمامات قصوى بالنسبة لسياسات الحلف واستراتيجيات القوى العظمى. فمع انضمام الجزائر في سنة 2000 لمسار الحوار المتوسطي لحلف الناتو، تم تسطير اجراءات جديدة أين يمكن للجزائر أن تلعب دورا فاعلا كقوة إقليمية وكدولة محورية في المنطقة. إنّ مسألة انضمام الجزائر للحوار المتوسطي لحلف الناتو من الأمور الغير منطقية بالمقارنة مع التوجهات التقليدية للجزائر والتي طالما رفضت التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية. ففي ظلّ الاستراتيجيات القائمة على مبدأ حق التدخل، يبقى الموقف الجزائري في ظل هذه الظروف يطرح العديد من التساؤلات باعتبار أنّ الجزائر لن تتبنى أي إستراتيجية من شأنها أن تتعارض ومبادئ سياستها الخارجية التقليدية وبالتالي مسألة انتهاج الحوار كهدف أساسي في مقارباتها الإستراتيجية المستقبلية يوحى بتحول في طبيعة الإدراك ومصادر التهديد. في سنة 2000 وبعد أن انضمت الجزائر للحوار، لعبت دورا جد حيويا يتماشى وطبيعة التزاماتها الإقليمية والدولية رغم تحدى الإصلاحات الداخلية التي تم تبنيها. لقد سعت الجزائر إلى المساهمة في بناء عالم عادل ومستقر رمن خلال الشراكة التي أصبحت تشكل محورا رئيسا لسياستها الخارجية. كما أن مسألة الشراكة التي صرح بها الأمين العام للحلف

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الأطلسي السيد "دي هوب شيفر" عقب زيارته الأولى إلى الجزائر شهر نوفمبر 2004، تتناقض تماما مع ما خرجت به توصيات قمة اسطنبول المنعقدة في شهر جوان من نفس السنة، بحيث لم تعتبر الدول العربية المتوسطية أطراف شركاء بنفس أو بحجم الأطراف الأعضاء في برنامج الشراكة من أجل السلام التي انضمت على إثرها عشرة دول من أوروبا الشرقية والوسطى إلى الحلف، وإنما تتمثل العلاقة المقترحة أساسا في حوار من أجل إرساء شراكة أمنية مشروطة، وفق إرادة الطرف المهيمن وفي حال افتراضنا أنّ الحلف الأطلسي ينوي من خلال الحوار المتوسطي تجسيد هذه الشراكة فهل أنّ الجزائر وغيرها من دول الحوار قادرة على إحداث التوافق والانسجام المادي والسياسي والعسكري مع امكانيات الحلف الهائلة؟ وبمعنى آخر هل هناك انسجام بين طرفي الشراكة باعتبار أنّ مفهوم الشراكة يقوم أساسا على هذا المعيار؟

لقد قامت الجزائر بخيار الشراكة الإستراتيجية مع الكيانات الأوروأطلسية كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، المشاركة الفعّالة في مسار برشلونة، الحوار المتوسطي ومبادرة 5+5. إنّ مشاركة، كثافة وجودة التبادلات في المجال العسكري تعكس أحد الأهداف الهامة في البعد السياسي للحوار المتوسطي للحلف، والتي تمثل أهم إجراء لبناء الثقة في العلاقات متعددة الأطراف. فعلى مستوى الإمكانات البشرية وتكييفها مع مقاييس الحلف التي تعتبر شرطا أساسيا في أي عملية إدماج عملياتي بالنسبة للقوات العسكرية الجزائرية، تبقى مسألة تكوين المدربين في الجيش الوطني الشعبي أولوية حاسمة في تخطيط تبادل المعارف والتقنيات مع الحلف. إذ يعتبر التكوين والتدريب بمختلف مقتضياته وشروطه وتنوعه المحاور الرئيسة للخيار الاستراتيجي الجزائري من خلال كل برنامج يحويه الشق العسكري لبرنامج التعاون مع الحلف الأطلسي. وعلى أساس ذلك البرنامج، تم وبطلب من الجزائر استقدام فرق عسكرية متنقلة تابعة لقوات الحلف من أجل التكوين على مستوى المدرسة العسكرية متعددة الأسلحة بشرشال وبمختلف المدارس العسكرية التابعة للجيش الوطني الشعبي، كمدرسة الدرك الوطني بيسر بومرداس، المدرسة التطبيقية للاستعلام والأمن بالإضافة إلى مدرسة الصحة العسكرية بعين النعجة. لابد من التذكير أن مفهوم الفرق المكوِّنة المتخصصة جاءت بطلب جزائري الّذي من شأنه أن يرفع من الفعالية على مستوى القواعد والإجراءات، والاستفادة من نماذج التكوين المطبقة لدى الحلف لصالح

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

برامج التكوين في الجزائر. في نفس السياق، استفاد العديد من الضباط السامين في الجيش الشعبي الوطني الجزائري من دورات تكوينية متخصصة في المدارس التابعة للحلف الأطلسي كمدرسة الدفاع للحلف بروما، ومدرسة الحلف بأوبيراميرغو. يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة القيادة الوطنية وخلق نواة الاحترافية من خلال التكوين الكيفي الّذي سيشكل نقطة فاصلة في طبيعة الاستراتيجيات والعقائد.

بعد مرحلة اللااستقرار الأمني والسياسي التي مرت بها الجزائر منذ سنة 1989، وبعد الانتقال إلى مرحلة ما بعد الإرهاب، انتهجت هذه الأخيرة استراتيجية قائمة على إعادة بناء التوجهات العامة حول العديد من المسائل لاسيّما الخاصة بمجال الأمن وتفعيل سياستها الخارجية من خلال تفعيل وإحياء فعاليات مشاريع ترتيب الأوضاع الأمنية في المتوسط. هذا ما أدركته السلطات الجزائرية التي كرست إمكاناتها واهتماماتها لإعادة هندسة أسس ومرتكزات مؤسسات الدولة الجزائرية. وبالتالي كان من الضروري تطوير مقاربات تعاونية وتشاركية من شأنها تعزيز التعاون وتقوية مجالات التنسيق خصوصا في المجال الأمني والعسكري مع الحلف الأطلسي، وكان هذا التوجه كنتاج لتلك الإرادة السياسية التي عبّر عنها صناع القرار في المرادية في العديد من المناسبات الدولية لتعميق مسار الحوار والشراكة الجديدة، حيث تم الاستجابة للدعوة التي وجهها الحلف الأطلسي للجزائر على هامش اجتماع مجلس الوزراء في 16 فيفري 2000 ببروكسل، وهي الخطوة الأولى من نوعها إذا ما أخذنا بالموقف الذي تبنته المنظومة الغربية اتجاه الجزائر والذي كان وراء استبعاد الجزائر من مسار الحوار منذ انطلاقه عام1994، ويمكننا ارجاع أهم الدوافع والأسباب وراء ذلك الموقف السلبي إلى السياسة الجزائرية المتحفظة من الحوار الذي ترى فيه نوعا من التطبيع مع إسرائيل ومحاولة منها للاندماج أكثر في المنظومة المتوسطية من خلال هذا الإطار. كما أن الغرب ومن خلال إدراكه لمفهوم الأمن في المتوسط يرى في الجزائر مصدرا للتهديد نظرا لعدم الاستقرار الأمني19. يبدو أن هذه المرحلة قد جعلت الاستراتيجية الجزائرية تتبنى سياسة أكثر واقعية قائمة على براغماتية مزدوجة كضرورة للتكيف والتحولات السريعة التي عرفها المجتمع الدولي، بالإضافة إلى مقتضيات عولمة الأمن. في ظل بيئة

19 . عز الدين قطوش، "الجزائر وآفاق التعاون مع الحلف الأطلسي OTAN "، أسبوعية السفير، عدد 133، من 16 إلى 2002/12/22، ص139.

عالمية أقل عدائية، عرف هذا التطور في السياسة الخارجية إعادة استثمار جميع الأدوات المتاحة من خلال الأطر التعاونية كالحوار المتوسطي تحت صيغة 19+1 والتقارب الأمريكي، حوار 5+5، الشراكة الأورو-جزائرية، هذا ما يعكس الإدراك الجزائري القائم على تنويع وتعدد الشركاء. إن التعاون الأمني الجزائري الأطلسي ضمان للثقة والمصداقية في العلاقات المتعددة الأطراف والأمن والسلم في المتوسط، استنادا إلى تقاسم الشركاء نفس المصالح وإن انحصرت من وجهة نظر الباحث في مجال مكافحة الإرهاب. إن مشاركة الجزائر في العملية البحرية المسعى النشط ACTIVE ENDEAVOUR في 2006 و المناورات البحرية PHOENIX EXPRESS في 2008 جعلت من الجزائر وسيط أمني أو متعاون أمني في مجال مكافحة الإرهاب وفقا لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. هذا من شأنه ربما أن يقوض المجهودات المبذولة في إطار مشروع EUROMED وما يحمله من جوانب سياسية وأمنية، لكن تصريحات وزير الخارجية آنذاك السيد محمد بجاوي يرى أن هناك انسجام وتكامل بين مقاربة الحوار المتوسطي والأورو ميد حول الأمن الإقليمي.[20] إن هذه التوجه يعتبر خيارا استراتيجيا يلبي ويتجاوب مع الاهتمامات الجزائرية في مجال الوقاية من الصراعات وضمان منطقة استقرار في المتوسط. ذلك ما أعرب عنه رئيس الجمهورية الأسبق عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لمقر الحلف ببروكسل في ديسمبر 2001[21].

إنّ انخراط الجزائر في مسار الحوار يدخل ضمن إطار التقارب الشامل الجزائري الأمريكي بعد قمة مدريد1997 وقمة واشنطن1999، هذا لم يكن يتحقق بدون الدور الإقليمي الذي من الممكن أن تلعبه الجزائر من أجل حماية الأمن في المتوسط. إذ يعتبر هذا الأخير منطقة حيوية بالنسبة للحلف[22]. إن الجزائر تدرك تماما أن استقلالية عقيدتها الأمنية وتعزيز خيارها المتوسطي لن يتحقق لا عن طريق تبني المقاربات الأوربية ولا الأمريكية، وإنما عن طريق إدراكها هي والدول المحيطة بها بحجم التهديدات النابعة عن مسألة الاعتماد المتبادل في المجال الأمني خارج السياسات الجيواستراتجية الشاملة للقوى العظمى. لكن مسألة الأمن الأوروبي ما فتئت أن تأخذ منحى آخر تحت ضغط مقولة حدود الأمن الأوربي الذي يتجاوز

[20] - L'interview de M. Bedjaoui, LIBERTE, 05juin 2006.
[21] Elmoudjahid, Alger, 12 decembre 2001.
[22] Yahia Zoubir, "la diplomatie américaine au Maghreb", LIBERTE, 06_08_2006.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الضفة الجنوبية للمتوسط ليشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي لا يمكن تحقيقه إلاّ باستتباب الأمن و السلام في المنطقة الرمادية التي تجد كينونتها تحت ما يسمى التهديد الآتي من الجنوب. لقد شكل مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط في إطار مسار برشلونة لعام 1995 خطوة تسعى من خلالها الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا إلى بلورة مقاربة أمنية جديدة تقوم أساسا على توحيد الأطر والبني الأمنية لدول الضفة الجنوبية، عرف ذلك بإعادة هيكلة قطاع الأمن في شمال أفريقيا ، ذلك من أجل تهيئة دول المنطقة لتحمل مهام جديدة وفق الخطة التي سطرها الحلف في إطار حفظ الأمن والسلم الدوليين.23

دخلت الجزائر مرحلة جديدة في علاقاتها العسكرية مع الحلف الأطلسي وذلك من خلال مجموعة من المناورات والتمرينات العسكرية بمشاركة قوات الحلف، إذ ركزت السلطات العسكرية الجزائرية على برامج التكوين والتدريبات وتبادل المعلومات في المجال الاستخباراتي24، حيث أدركت الجهات الأمنية المختصة في الجزائر ضرورة تضييق الخناق على القواعد الخلفية للإرهاب والتي جعلت من الدول الأوربية ملاذا لها وبالتالي كان من الضروري الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية للدول الأوربية25.

قامت الجزائر بتطوير برامج وآليات عمل لاحتواء المخاطر المرتبطة بالإرهاب في اطار الحوار المتوسطي من خلال طرح تجربتها الطويلة في مكافحة الارهاب وتوظيفها، مما منحها امكانية تكوين تصورا لمكافحة الارهاب في المتوسط، ذلك الذي عرضته في اجتماع خبراء منطقة المتوسط لمكافحة الارهاب سنة 1998، حيث بادرت الجزائر إلى تقديم وثيقة احتوت على مجموعة من المقاييس لمكافحة الارهاب من أجل بناء منطقة مستقرة وآمنة. هذا التصور الذي كان من بين العوامل التي دفعت بتقارب وجهات النظر بين الجزائر وأوربا من جهة، وما بين الجزائر وحلف الناتو وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. لقد شكلت مسألة تطوير الحوار المتوسطي ليصل شيئا فشيئا إلى تنسيق أمني عسكري خصوصا بعد مشاركة الجزائر في

23 . ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيواستراتجية لحوار المتوسط"، ص182.

24 . حفيظ ص، مرجع سابق.

25 . العقيد محمد نجيب عمارة، "الخيارات الاستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط"، الجيش، عدد490، ماي 2004، ص_ص،19_20.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

العديد من البرامج العسكرية في المتوسط في شكل مناورات كالمسعى النشط والنجم الساطع، والمناورات البحرية الثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والتي اتخذت طابعا تقليديا سنويا منذ 1998. أمام التعقد المتزايد للبيئة الاستراتيجية، أدرك الحلف أنه لا يمكن ضمان أمن المتوسط دون شبكة من الشركاء تملك مصلحة في ترقية وحماية الاستقرار الاقليمي، خصوصا بعد أحداث 11سبتمبر2001 حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مرحلة جديدة من العلاقات الأطلسية الأوربية في شمال إفريقيا26. وبالتالي فإنه تحت هذه الروح تم تشابك وتعقد العلاقات الجزائرية الأطلسية وفق مقاربة شاملة للتعاون في مجال الأمن، وذات أهداف سياسية في المقام الأول يسعى من خلالها الحلف الأطلسي إلى إعادة بناء الثقة والتفاهم لتقريب أكثر فأكثر المهام الجديدة للحلف من شركاءه، من جهة أخرى استفادة الجيش الجزائري من خبرة الحلف الأطلسي ومنظومة التكنولوجية من أجل مجابهة التحديات التي أفرزتها التهديدات فوق القومية الجديدة. إن العلاقات الجزائرية الأطلسية حديثة العهد لكنها تطورت بصفة سريعة، إذ تعود البداية إلى الاتصالات السرية الأولى في 1999 بين الخبراء العسكريين والمسؤولين الكبار للطرفين، تلتها زيارات وتبادلات مكثفة على مستوى البرلمانيين، الضباط السامين ووحدات من القوات البحرية للدول الأعضاء للحلف27. ففي ظل عالم أحادي القطبية، تتغير العلاقات بين الدول وتتكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة. الجزائر، مثلها مثل باقي الدول لم تسلم من تلك التحولات حيث تم تفعيل دبلوماسيتها نحو إعادة الاعتبار لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وانخراطها في مسار الحوار المتوسطي، بالإضافة إلى تكثيف الاتصالات مع أوربا كمنظمة مهيكلة ومع الدول الأوربية على حدى. بالإضافة إلى هذه التوجهات الدبلوماسية، قامت الجزائر بإعادة النظر في مفهومها للأمن والدفاع الوطني من أجل التكيف مع التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والارهاب. لقد أدركت القيادة أن هذه التهديدات لا يمكن معالجتها فقط على السلم الوطني نظرا لطبيعتها فوق القومية والمتداخلة فيما بينها، وبالتالي إعطاء المقاربات الاقليمية مجالا أوسع لاحتواء تلك المخاطر.

26 . ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيواستراتجية لحوار المتوسط"، شؤون الأوسط ، أفريل 2002، ص 181.

[27] CF. l'annexe sur les escales de navires des pays membre de l'Otan dans les ports algériens.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

المطلب الأول: التقارب الجزائري الأطلسي

في ظلّ الرهان الاستراتيجي الأمريكي للقرن الواحد والعشرين والذي يتمحور حول التحكم في الموارد الطاقوية، وبعد بعد ما شهده العالم من أحداث وتطورات نظرية وعملية على مستوى هندسة الأمن، ظهرت حقبة جديدة في العلاقات الدولية خصوصا بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وحرب الخليج الثانية أين الهدف المحوري يكمن في التحكم والهيمنة على مصادر الطاقة. لابد من التذكير أن الاقتصاد الأمريكي يستورد ما قيمته 50% من احتياجاته من المحروقات، ويمتد هذا التصور لحجم الطاقة المتزايد إلى عشرات السنين القادمة. وبالتالي الرهانات الاستراتيجية المستقبلية كما بينته أحداث الملف الليبي والتوجهات والخيارات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية للحلف والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوربيين سوف تحدده المقتضيات والمتطلبات الاقتصادية، بمشاركة الشركات البترولية الكبرى والتي تسمي هذا المسار التفاعلي OIL GAS ARMS BUSINESS. إن الحوار المتوسطي لحلف الناتو يندرج في في حالة الجزائر تحت تلك الديناميكية الاستراتيجية التي تعكس حجم التنافس الأمريكي الأوربي حول منطقة جنوب المتوسط الممتد في الفكر الجيوسياسي الغربي م ن المغرب إلى الخليج العربي والفارسي وصولا إلى بحر قزوين. لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الانخراط أكثر في القضايا الاقليمية للبحث عن حلول الملفات الأمنية العالقة في المنطقة كملف الصحراء الغربية، من خلال دعم المفاوضات ودبلوماسية الحوار والتعاون وفق ما يقتضيه منطق حدود المصالح الغربية في الاقليم، انطلاقا من اتفاق هوستن بين الأطراف المتنازعة وتعيين جيمس بيكر كوسيط أممي مكلف بمتابعة ملف الصحراء وايجاد المخرج للازمة. ففي أفريل 1996، قام روبرت بيليترو نائب سكرتير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بعرض وتعريف محددات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، حيث ركّز على الأهمية المتزايدة التي تمنحها الحكومة الأمريكية للجزائر في استراتيجيتها الشاملة في المتوسط، والدور الاقليمي الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في المستقبل خصوصا في المتوسط. لكن بالنسبة لصناع القرار في الجزائر، لا تزال خلفية الحرب

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الباردة تتحكم في ادراكها لمستقبل التعاون والحوار في الفترة التي تم فيها إقصاء الجزائر من الحوار 1994-2000، والذي يرجع إلى اعتبارين رئيسين:

- على المستوى الداخلي، شكّلت المعارضة الاسلامية العنيفة تحديا أمنيا في شمال أفريقيا، والذي أثّر على طبيعة ادراك التهديد(التهديد الآتي من الجنوب) في المتوسط لدى الغرب، النظرة التي تختلف تماما عن مفهوم الإدارة الأمنية والسياسة للتهديد.
- على المستوى الخارجي، شكّل موقف الجزائر من مشاركة اسرائيل في هذا المشروع عاملا ثانيا لإقصاء الجزائر من مسار الحوار. فالجزائر على عكس بعض الدول المغاربية لا تربطها أي علاقات وليس لديها أي نيّة في امكانية وجود مصالح مشتركة بين الجزائر وإسرائيل، رغم أن هذه الأخيرة كانت دائما حاضرة في الاجتماعات متعددة الأطراف لمشروع الشراكة من أجل السلام، وتلك التي برمجت في إطار مبادرة الحوار المتوسطي مع دول جنوب المتوسط.

فالصورة التي ترسخت لدى السلطة الجزائرية حول حلف الناتو خصوصا في فترة ما بعد 1991 تقوم أساسا على إدراك تلك المؤسسة كأداة تجسد منطق الحرب الباردة بامتياز، هذا الادراك الذي تعزز من خلال التواجد العسكري المكثف للحلف في المتوسط في وقت كانت المنطقة لا تمثل أي تحدي مباشر أو فعلي على شاكلة الاتحاد السوفييتي سابقا. في حين أن مسألة تحفظ الجزائر على مفهوم الشراكة الموّسع من خلال معارضة مبدأ قيام شراكة من أجل السلام في المنطقة نابعا من تعارض الاهتمامات الأمنية(تركز الجزائر على الأبعاد الليّنة للأمن والشراكة السياسية والاقتصادية، في حين يركز الحلف ومن وراءه الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على الأبعاد الصلبة للأمن كقاعدة لتأمين مصادر الطاقة) التي ترى فيها الجزائر نقطة خلاف جوهرية. إذ يمكننا فهم مسار انخراط وادماج الجزائر في مسار الشراكة الأورومتوسطية في 1995 أو ما يسمى بمسار برشلونة، تعبيرا صريحا لطبيعة الإدراكات والتصورات الجيوسياسية للأمن في المتوسط من وجهة نظر الجزائر. هذا المشروع الذي يطرح مستويات متعددة للتعاون بما في ذلك الشق السياسي والأمني، الجانب الذي بادر به الحلف في اتجاه اشراك الجزائر من خلال دعوة الجيش الوطني الشعبي الجزائري للمشاركة في

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

تمارين بحرية للبحث والانقاذ تحت اشراف القوات البحرية الأمريكية في نفس الفترة التي طرح فيه مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وما تبعه ذلك من تبادل للزيارات رفيعة المستوى كزيارة القائد الأعلى للأسطول السادس في سبتمبر 1999، وزيارة الأمين العام لحلف الناتو للجزائر في 2004 ودعم الشراكة العسكرية بين القوات العسكرية الجزائرية والقوات التابعة لقيادة القوات الأمريكية في أوربا في إطار مشروع FLINTLOCK في 2005، وذلك مع مشاركة دول أخرى كتونس، المغرب، موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا والسينغال. كل هذه المعطيات تدخل ضمن السلم الأمني الجزائري الجديد ومقتضيات الاندماج الاقليمي في إطار حماية الأمن و السلم الدوليين. إذن تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية على محاولة بناء توافق في سياستها الخارجية من أجل تسوية النزاعات في إطار الشرعية الدولية، تلك التوجهات التي يمكننا تحديدها فيما يلي: مبدأ السيادة الوطنية والوحدة الترابية/التفاعل بين الاستقرار الداخلي وضرورة وجود تنمية اقتصادية واجتماعية/حوار سياسي دائم على المستوى الإقليمي والعالمي. تعكس هذه المبادئ السياسية التفاعل بين المسائل الداخلية والخارجية للدول والدور الحاسم للمنظمات الدولية والمجتمع الدولي، حيث يكمن هدف الحكومة الجزائرية في دعم وتأصيل التنوع في المجالات العسكرية، المدنية، العلمية والتكنولوجية. يعتبر انضمام الجزائر للحوار المتوسطي لحلف الناتو خيارا استراتيجيا يعبّر عن إرادة تشجيع علاقات الشراكة والتعاون في الفضاء المتوسطي. لابد هنا من التنويه بأن السنوات الأولى للحوار قامت على مبدأ أو قاعدة ثنائية، حيث رفض جل شركاء الحلف وجود علاقة متعددة الأطراف مادام لم يتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي الاسرائيلي، ما نتج عنه توترات في العلاقات مع إسرائيل. رغم النظرة النقدية التي تبناها صناع القرار الأطلسيين اتجاه الجزائر في فترة اتسمت باللاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أن التحركات الاسبانية فتحت الباب في وجه الجزائر للانضمام إلى الحوار، باعتبار أن هذه الأخيرة تعد من أكبر دول المغرب العربي وتحتل مكانة متميزة في المجال الاقتصادي كدولة مصدرة للغاز والبترول نحو أوربا، وبالتالي من غير المنطقي هندسة الأمن في المتوسط دون أن تكون الجزائر محورا لتلك الترتيبات[28]. لقد كان لتطور السياسة الداخلية والخارجية الجزائرية أثر كبير على المعادلة الأمنية في المتوسط، حيث كانت ولا تزال

[28] Ian O. Lesser, op.cit.

الجزائر فاعلا هاما في مسار الحوار مع اتحاد أوربا الغربية في المتوسط، ومحورا استراتيجيا في التفاعلات الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة. فعلى مستوى الجزائر وكما بيّنا ذلك سالفا، تم إدراك دور الحلف من منظار الحرب الباردة التي جعلت منه مؤسسة ساعية لإيجاد عدو جديد في ظّل الوجود العسكري المكثف في المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي أصبحت الجزائر أكثر حذرا وإن كانت لا تعارض أي مشروع أو مبادرة للشراكة من أجل السلام في المتوسط. هذا راجع لسببين رئيسيين: أولا الخوف من ردة فعل عنيفة للطبقة السياسية والرأي العام الذي غالبا ما يتبنى سياسة الحياد والتركيز على الحوار على أساس الأمن الليّن. غير أن مشكل الأمن الطاقوي _ الذي أصبح عاملا محوريا في الأجندة الأمنية للغرب_ فرض على أرض الواقع اشكالية الاندماج الاقليمي للجزائر في اطار الترتيبات الأمنية في المتوسط. يبدو أن الديناميكية الاقليمية على مستوى الحدود الغربية والشرقية تعكس مبدأ اختلال ميزان القوة على اعتبار أن ليبيا في إطار حدودها مع كل من مالي والنيجر تلعب دورا يكرّس اتجاهات التحكم في المجتمعات الصحراوية، بالموازاة سعت هذه الأخيرة تطوير برنامجها التسليحي ما فرض حتمية الزيادة في الانفاق على التسلح والزيادة في ميزانية الدفاع. من جانب آخر، أصبحت الصحراء الغربية رهانا جيوسياسيا هاما لمستقبل المنطقة، حيث يستفيد المغرب منذ عهد إدارة الرئيس الأمريكي ريغان من حجم كبير من الدعم على مستوى الأسلحة، حيث ارتفعت نفقات الدفاع للمغرب في الفترة الممتدة من 1994 إلى 1996 من 4% إلى 4.4%29. كما أن المغرب وحسب توجهات سياسته الخارجية غير مستعد لقبول نتائج أي استفتاء حول مسألة تقرير المصير، الشيء الذي يتعارض والتصور المغربي الذي يركز على مشروع الحكم الذاتي. يمكننا على ضوء العوامل الأمنية المذكورة والتي تدخل ضمن سلم محددات السياسة الأمنية الجزائرية. فإضافة بعد أمني أكثر عملياتي للشراكة الأورومتوسطية يوضح الصورة أكثر لصناع القرار في الجزائر حول جوهر الحوار المتوسطي لحلف الناتو.

قرر مجلس شمالي الأطلسي التابع لحلف الناتو في 16 فيفري 2000 إدماج الجزائر في الحوار المتوسطي، هذا القرار الذي كان نتاجا للعديد من المشاورات والزيارات المتبادلة كانت أهمها زيارة الأميرال

[29] Ibid.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

جوزيف لوبيز القائد الأعلى لقوات الناتو الجنوبية للجزائر في 1998، ثم أول لقاء رسمي بين الطرفين ببروكسل في 26 أكتوبر 2000 30. الهدف من هذه الشراكة الجديدة هو ارساء قواعد السلم والأمن في المتوسط، وتطوير التبادلات في العديد من المجالات كالتكوين والبحث العسكري على قاعدة المزايا المقارنة. فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تم إعادة تقويم الأجندة المتوسطية للحلف في التعامل مع دول جنوب المتوسط على أساس انضمام ارادي متفق عليه لدى جميع الأطراف، ما يوحي بوجود إرادة لدى جميع الأطراف لإعطاء الحوار طابعا دائما ومتواصل على أساس مبادئ الالتزام السياسي والمرونة في التعامل. إن مسألة المزايا المقارنة جعلت من الحلف يسعى إلى تركيز جهوده وتقوية مساعيه الرامية إلى التحرك في اتجاه تكميل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المسار الأورومتوسطية، مع الاحتفاظ بالجوانب الأمنية والسياسية كمحور يمكن الاستفادة منه في إطار المزايا المقارنة. وبالتالي مسألة التنسيق مع الهياكل والمؤسسات التي لديها تصور لمستقبل المنطقة تصب في اتجاه الابتعاد عن التشابه في نمط الأنشطة. لقد أوضح عالم السياسة الأمريكي بول كيندي معالم الادراك الأمريكي للعالم السياسي باعتباره فضاء للهيمنة، ورؤية هيكلية تجعل من مفهوم الدول المحورية عمادا لها.

ولعّل مقومات القوة على المستوى الاقليمي جعل من الجزائر تمتلك مقام تلك الدولة على المستوى المغاربي، لكن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب في إطار الحوار الأمني الذي يضم جوانب الشراكة العسكرية، جعل من التوجهات الأمريكية تنطلق من مفهوم الأمن الصلب(الدفاع) ويجسد الحوار المتوسطي هذه النظرة رغم حدود المشاورات المشتركة حول إدراك التهديدات وتسوية النزاعات منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: الإدراك الجزائري للشراكة العسكرية مع حلف الناتو

بعد تجاوز خطوة التفاهم المتبادل، سمح الحوار المتوسطي للحلف مع الجزائر من تكوين فكرة حقيقية حول طبيعة الاحتياجات والاهتمامات. فبما أنّ الحوار في تطور مستمر، أصبح من الضروري تزويده بإطار

[30] CF, El Watan, 27 octobre 2000.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

تنظيمي وببرنامج عمل أكثر طموحا يضم أكثر فأكثر عوامل الشراكة الفعلية. ففي ظّل فشل الحوار الأورو متوسطي، وذلك لاعتبار أنّ الشراكة الاقتصادية لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع بدون تحقيق الأمن والاستقرار في كامل المنطقة الناتج عن تردد الطرف الأوربي في دعم الجزائر لوجيستيكيا وتقنيا في حربها ضد الإرهاب، رغم إقرار الوثائق الرسمية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على شرعية وسائل الدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب حسب ما ورد في البند المعنون بـ:"العدالة والشؤون الداخلية "، إلاّ أنّ دول اتحاد غرب أوربا ظلّت متحفظة من مسألة دعم الجزائر بأسلحة حديثة في مجال مكافحة الإرهاب31. والأكثر من هذا أنّ دول الإتحاد الأوربي التي طرحت فكرة الحوار الأورومتوسطي ذهبت إلى أبعد من التحفظ، عندما طبقت على الجزائر عزلة شبه دولية فرضتها العديد من عواصم الدول الغربية، بالإضافة إلى الاتهامات المتعددة التي وجهت للجيش الوطني الشعبي عبر حملات إعلامية استهدفت التشكيك في مصداقية المؤسسة العسكرية وكانت العاصمة الفرنسية باريس منبرًا لهذه الحملات32. هذا الأمر كان كافيا لدفع الجزائر إلى تبني إستراتيجية جديدة تتماشى والتحديات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، بحيث كان ذلك دافعا قويا للجزائر للاتجاه نحو طلب الحوار مع حلف الناتو نظرًا لأنها المنظمة الإقليمية القادرة على تحديد الإستراتيجية الأمنية دوليا، بعد تبني المفهوم الاستراتيجي الجديد في قمة لندن 1990، وفي قمة الحلف بواشنطن 1999، أين عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا خاصة فيما يتعلق بفهم وإدراك ماهية التهديدات الناتجة عن مخاطر الانزلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تتسبب في عدم الاستقرار على المستوى المحلي والجهوي والعالمي، وتنامي ظاهرة الحركات الدينية المتطرفة، الأعمال الإرهابية، الجريمة المنظمة، حركات الهجرة غير الشرعية إلى جانب مخاطر أخرى كاحتمال صعود قوى نووية جديدة وانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة المتوسط33. إن العزلة الإقليمية التي فُرضت

31 . IBID,P 19.

32 . مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر:1991-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 2004-2005 ص192.

33 . العقيد محمد نجيب عمارة، مرجع سابق.

على الجزائر من طرف أوربا التي أطلقت مسار الحوار الأورومتوسطي جعلت الجزائر تعمل على بلورة إستراتيجية جديدة تدعم حقها في الدفاع عن مبادئ الجمهورية ضد أي طرف داخلي أو خارجي دون التدخل في شؤونها الداخلية وبالتالي أصبح التقارب الجزائري الأمريكي أكثر واقعية. ولم يكن ذلك اعتباطا وإنما كان نتاجا لمقاربة أمريكية تقوم على أساس استغلال المبدأ الأخلاقي في الدفاع عن الديمقراطية والحرية حقوق الإنسان المدفوعة بدافع البحث عن الأمن. هذا ما مكّنها من ممارسة التأثير على تلك الأنظمة لإرغامها على القبول بواقع ما وإن تعارض ذلك مع مصالحهم بدعوى أنّ التماثل معها هو مخرجهم الوحيد مما هم فيه، فتحصل بذلك على الشرعية وتبتعد بهذا الشكل مشاكل ومخاطر تعرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد.34 انطلاقا من هذا فإن التفسير المنطقي للتقارب الجزائر – الأمريكي يتحدد وفقا لمصفوفة السياسة الخارجية التي تركّز في تحليلها على المصلحة والقوة كمحدد رئيسي لسياسات واستراتيجيات القوى. في المقابل، نجحت الجزائر في الخروج من المأزق الدولي الذي كان يمكن أن تواجهه لاسيما مع تشكيل أوربا لقوتين في البحر المتوسط، والمتمثلتين في قوة الانتشار السريع الأوروبية والقوة البحرية الأوروبية، رغم أنّ مهام هذه القوات قد حددها الاجتماع الوزاري لاتحاد غرب أوروبا في بتسبرغ "PITTSBURG" في جوان 1996 في القيام بالمهام الإنسانية، وإجلاء الرعايا في حالات الطوارئ والأزمات، حفظ الأمن والسلم الدوليين، ملاحقة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية35، إلاّ أنّ حقيقة الوضع كان يوحي بقراءة مغايرة وإدراك مختلف لطبيعة المهمة الموكلة لتلك القوات التي كانت موجهة أساسا لمواجهة أي خطر إرهابي محتمل استنادا إلى فرضية الخطر الأتي من الجنوب.

لقد أدركت الجزائر أنّها كانت أمام بيئة أمنية مغايرة لا تأخذ بمبدأ سيادة الدول، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الجزائري ركيزة محورية وواقعية في مسار بناء شبكات التحالف والتوازن في المنطقة. لقد نجحت الجزائر في توظيف الخلافات التقليدية في منطقة المغرب العربي المتوسطية

34 . سويم العزي، "أولويات الهيمنة الأمريكية على العالم"، شؤون الأوسط، عدد 107، صيف2002، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص8.

35 . عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص 137.

في إطار محاولة التخطيط لبناء تصور استراتيجي جديد يسهل عملية الانتقال من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة ما بعد الإرهاب36. لقد أدركت القيادة الجزائرية ضرورة تفعيل مسار الحوار والشراكة مع أكبر منظمة عسكرية وسياسية وفق المصالح العليا للبلاد.

أ_ البحث عن نقاط التكامل والاختلاف

لقد رأت الجزائر من خلال مقاربتها ومصالحها وجوب تقوية وإحياء الحوار المتوسطي لحلف الناتو من أجل ضمان الاستقرار الشامل في المنطقة عن طريق الإجراءات التالية:

1_ تحديد المصالح والتحديات المشتركة: إن المصالح المشتركة تستدعي مقاربة شاملة للأمن في المتوسط تتجاوز الإطار العسكري البحت لتضم الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. التفكير في تكوين وبناء خطاب أمني مشترك ومقبول، بالإضافة إلى التموقع كفاعل وليس كمجال في الفضاء الأوروأطلسي.

2_تحسين مستوى التفاهم والثقة من خلال تقوية الحوارات المتوسطية من خلال مسار برشلونة وإعادة إحياء السلة الأمنية بالتركيز على ضرورة تجسيد في الواقع ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط دون إهمال الالتزامات الاقتصادية ومبدأ حرية تنقل الأشخاص. بالإضافة إلى احتواء النقاشات الكبرى حول مسألة الأمن الشامل في المتوسط في إطار المندى المتوسطي، مع تكثيف الحوار السياسي الرسمي حول المسائل ذات الاهتمام المشترك لدى ضفتي المتوسط، والضرورية من أجل الاستقرار في المنطقة كالهجرة، الأمن، مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية في إطار مسار 5+5. إن توسيع الحوار المتوسطي للحلف و الانتقال من الحوار الثنائي إلى الحوار متعدد الأطراف من شأنه أن يحسّن ويرفع مستوى الإدراك الشامل للأمن والاستقرار في المنطقة كأساس لبناء شراكة من أجل السلام، مع تقوية مستوى مشاركة الأعضاء المراقبين من جنوب المتوسط خصوصا لدى منظمة الأمن و التعاون الأوربي.

36 . إبراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000-2001.، ص 45.

3_العدالة والمشاركة في التبادل: لقد أقدمت الجزائر على الانضمام للمبادئ الأساسية التي تبناها الحلف الأطلسي، مع بناء شراكة على أساس: المسؤولية المشتركة/ لتكامل/ احترام الخصوصيات الوطنية /المسؤولية المشتركة . وتعتبر من أهم المبادئ المتحكمة والضابطة للسياسة الجزائرية في إطار الحوار المتوسطي في الوقت الحاضر والمستقبل. تقوم تلك العلاقات على الاحترام، الثقة المتبادلة والمفهوم المشترك للنشاطات الثنائية، فلا وجود لأي شيء مفروض إذ أنّ كل شيء قابل للنقاش. إذن تعتبر الجزائر جزءا مستقلا في شراكة ذات معنى مزدوج.

التكامل / لقد قامت الجزائر بحياكة علاقات مع مجموعة من المنظمات عل أساس القيمة المضافة التي يمكن أن تضيفها تلك العلاقات في ظّل محدودية امكانيات كل طرف بما في ذلك الجزائر. فمجال الحركة من وجهة نظر الجزائر مرتبط بالشراكة العملية في مجال الأمن بمفهومه الناعم.

احترام الخصوصيات الوطنية /لا يمكن أن توجد مقاربة موّحدة للأمن، فالتحديات التي تواجه الجزائر والحلف والمصالح المشتركة أفقيا واسعة، لكن كيفية معالجتها ومواجهتها، امكانات التدخل والحساسيات تختلف من بلد لآخر مع الحفاظ على انسجام حركة الطرفين في المنطقة. لابد للحلف أن يعمل بصفة فردية مع شركاءه بصفة تجعل البرامج المقترحة تلبي احتياجاتها وأهدافها.

ب_ تعريف الأهداف المسطرة

وذلك بالانخراط بصفة كاملة في جميع المسارات والبرامج المقترحة من طرف الحلف مع تمسك الجزائر بالمبادئ التالية:

- التزامها نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- تكريس اقتصاد السوق
- إدارة العلاقات الدولية بوسائل وأدوات سلمية.

لقد أكدت الجزائر في العديد من المناسبات عن طبيعة إدراكها لشمولية الأمن بين أوربا والمتوسط، وأهمية العلاقة الجدلية بين الاستقرار والشراكة لتحقيق التنمية الشاملة. لقد شكّل انضمام الجزائر إلى الحوار

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

المتوسطي مع أكبر منظمة سياسية وعسكرية في العالم، فرصة ثمينة لتُكيِّف سياستها الوطنية للدفاع والأمن، واستغلال العلاقات السياسية مع الحلف ككتلة واحدة من جهة، ومع دول الحلف كل على حدى من جهة أخرى. لقد منح الحوار المتوسطي لحلف الناتو القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

1_ إقامة نظام أمن جماعي مشترك مع مختلف دول المنطقة، انطلاقا من تحديد التهديدات وعوامل عدم الاستقرار التي تواجهها، وهي كالتالي:

- الإرهاب
- الجريمة المنظمة
- الهجرة غير الشرعية
- تجارة المخدرات
- انتشار الأسلحة الخفيفة
- التفاوت الاقتصادي
- العجز الديمقراطي وعدم احترام حقوق الإنسان
- المخاطر المرتبطة بالبيئة.

2_إمتلاك تكنولوجيا عسكرية حديثة، وذلك من أجل تقوية الإمكانات والقدرات الدفاعية في إطار برنامج احترافية الجيش الوطني الشعبي.

3_تحسين تقنيات الاعلام والاستخبار، والتي تمتلكها دول الحلف خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب وحول نشاط الشبكات اللوجيستيكية للإرهاب في الخارج.

المطلب الثالث: مجالات الشراكة العسكرية بين الجزائر وحلف الناتو

بعد أن تم استعراض الأهداف المرجوة من الحوار والمبادئ التي على أساسها تسعى الجزائر لتطوير شراكتها العسكرية مع الحلف، سنحاول رصد مجالات التعاون التي ترى فيها الجزائر قيمة مضافة على هذا المستوى

من الشراكة، و التي تمثل بالنسبة للجزائر أولوية تعكس طبيعة مصالحها في قطاع معين بالتحديد، و التي يعرضها الحلف في إطار البرامج السنوية للشراكة والتعاون العسكري.

1_ مكافحة الإرهاب

لابد لهذه المسألة أن تكون في صميم أي إستراتيجية للتعاون الأمني بالتركيز على تبادل المعلومات والزيارات، وتكثيف النقاش حول تهديد الإرهاب والإجراءات المتخذة بصفة فردية أو جماعية لمواجهة هذا التحدي. فمشاركة الجزائر في عملية "المسعى النشط" والتعريف بالإجراءات العملية تمثل عاملا ذات أهمية في مسار تقوية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. هذا الإجراء الّذي من شأنه أن يمتد إلى مستوى التسلح والتزود بتكنولوجيات دقيقة التي يعمل عليها خبراء الحلف الأطلسي، والتي تهدف إلى الإنذار والكشف عن بعض العمليات الارهابية كالقنابل التقليدية. بالإضافة إلى تقوية الشراكة مع وحدة الربط التابعة للحلف من أجل مناقشة المسائل المرتبطة بالاستعلامات، كما يمكن إشراك الأطراف الأخرى(الدول المتوسطية) في مسار برنامج العمل الخاص بمكافحة الارهاب مع التعريج على الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالأمن في المكافحة الدولية للإرهاب.

2_أمن الحدود

ويرتبط هذا الجانب بتطوير اللقاءات والشراكة في مجال أمن الحدود خصوصا فيما تعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة، عن طريق برامج التكوين والدعم التقني بهدف تسهيل مراقبة الحدود من أجل مكافحة التهريب، الهجرة غير الشرعية ونشاطات أخرى غير شرعية.

3_عمليات الانقاذ في حالة الكوارث

لقد أثبتت التجارب أنه لابد من إقامة وتكوين قوات للاستجابة السريعة من أجل تغطية النقائص في مجال الاشراف والانقاذ في حالة الكوارث. لذلك تسعى الجزائر للمشاركة الفعالة في المؤتمرات واجتماعات الخبراء حول الخطط المدنية الطارئة لتقوية التفاعل التقني بين الوزارات المدنية ووزارة الدفاع

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

الوطني للتدخل سويا في الحالات الطارئة المعقدة في اطار التعاون المدني والعسكري. لذلك لابد من اتخاذ اجراءات عملية في مجال الدعم والاشراف الدولي في حالو الكوارث.

4_عمليات حفظ السلام

فبالإضافة إلى برامج التكوين وإجراءات بناء الثقة والتعاون، يمكن أن تمتد الشراكة إلى برامج عمل القوات المشتركة وتكوين أطر إقليمية لحفظ السلام كإقامة قوة إفريقية لحفظ السلام أين يمكن للجزائر أن تلعب دورا محوريا وفاعلا في هذا المجال.

5_الجوانب العملياتية والادارية للتقنيين

يمكن تحديد مسألة التقييس وفقا لمعايير الحلف من خلال تطبيق المفاهيم، العقائد، الاجراءات والادراكات الرامية للوصول وحفظ مستويات المطابقة والقابلية للتغيير ضمن مجال العمليات الضرورية، العتاد والتقنيات. إن مواكبة النمط القياسي قد يساهم في تحسين مستوى الاستعداد والتأهب لدى القوات المسلحة الجزائرية للعمل مع الدول الأعضاء في الحلف على تنفيذ البرامج والعمليات المشتركة في المتوسط.

6_التمارين العسكرية والأنشطة التدريبية

إنّ مسألة تطوير مستوى التمارين العسكرية والأنشطة التدريبية المرتبطة بمجالات كالبحث والانقاذ، الأمن البحري، الاسعاف الصحي، العمليات الانسانية وعمليات حفظ السلام تقع ضمن اهتمامات القيادة العسكرية وذلك من خلال مشاركة القوات المسلحة في تلك النشاطات لمجابهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن.

7_الدعم اللوجستيكي

و يتمحور حول تطوير تبادل المعلومات في مجال الدعم والاسناد، من خلال ايجاد الأنماط الأكثر ملائمة للبنى، الاجراءات والمسارات اللوجيستيكية العسكرية التي من شأنها رفع وتحسين مستوى أداء وجهوزية القوات المسلحة للمشاركة في عمليات الحلف في إطار الحوار المتوسطي.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

8_الصحة العسكرية

وتتمحور حول تحسين ميكانزمات الحماية الصحية للقوات المسلحة خصوصا على مستوى الوقاية، المراقبة والحماية.

9_الدعم على مستوى مصالح الأرصاد الجوية

10_الطبوغرافيا البحرية العسكرية

11_عمليات نزع الألغام

12_إدارة الفضاء الجوّي

13_الأمن عن طريق التحصيل العلمي والأمن البيئي

14_ المشاركة في وضع البرامج العملية العسكرية

إن هذه العلاقة الجديدة مع أكبر منظمة سياسية وعسكرية في العالم منحت الجزائر فرصة تكييف سياساتها الوطنية مع التغيرات الحاصلة على المستوي الدولي37. من جهة أخرى أكد الدكتور عبد النور بن عنتر أن انضمام الجزائر للحوار الأطلسي– المتوسطي أن له عدة مقاصد هي كالتالي38:

1. الاقرار بعالمية ظاهرة الارهاب التي أصبحت ظاهرة عابرة للقارات وبالتالي تأكيد التصورات الجزائرية بضرورة التعاون الدولي لمجابهة هذا التحدي
2. تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر وانتهاج مسار الاصلاح على جميع الأصعدة أزاح العديد من المبررات التي تستند عليها بعض الدول الأعضاء إزاء انضمام الجزائر للحوار
3. الارادة السياسية التي عبرت عنها الجزائر للانخراط في ديناميكيات السياسة العالمية سعيا منها للتموقع على سلم النظام الاقليمي والعالمي
4. إثبات التوجهات الأطلسية في المنطقة والرامية إلى تقريب وجهات النظر من خلال اجراءات بناء الثقة بين الحلف وشركاءه في الضفة الجنوبية، تلك المقاربة الهادفة إلى رفع مستوى التعاون والشراكة

37 . العقيد محمد نجيب عمارة، مرجع سابق، ص20.

38 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص199.

5. تأكيد الحلف على النوايا والإرادة السليمة للاهتمام بهذه المنطقة.

إن الاتفاق الأمني بين الجزائر يعكس نقلة نوعية هامة في السياسة الخارجية الجزائرية، اذ يعد نتاجا لدرجة تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية الأطلسية خصوصا بعد أحداث 11سبتمبر 2001، إذ شكلت هذه الأخيرة عاملا حاسما في تغير التعامل الغربي مع الجزائر حيث أثبتت الأطروحات الجزائرية التي ذكرناها سالفا صحتها خصوصا لدى دوائر صنع القرار في الدول الغربية. إن هذا الانفتاح الجزائري والعلاقة المميزة التي تشغلها الجزائر في الفكر الاستراتيجي الأطلسي من شأنه أن يجعل هذه الأخيرة حاضرة وبقوة في التفكير الاستراتيجي المتوسطي والمساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية الاقليمية. لكن هذه الحالة من وجهة نظر الباحث تعكس غياب الأفق الاستراتيجي كون الجزائر ركزت على جانب فقط من التعاون والذي ينحصر في مجال مكافحة الإرهاب، مما يجعل مجال التعاون آني وظرفي يخدم المصالح الغربية. يمكن ترجمة الإستراتيجية الجزائرية الجديدة للتحرك إقليميا وعالميا على أساس اعتبارات سياسية وأمنية داخلية، حيث أدركت الجزائر واقع المشهد الدولي بعيدا عن الحسابات والمصالح الآنية الضيقة، فالعلاقة مع الحلف مكنت الجزائر من تأمين محيطها الاقليمي وقطع قنوات تغذية الارهاب في أوربا، وبالتالي تأمين المحيط الداخلي الذي سيمنع أي تدخل في الشؤون الداخلية لمعالجة الأزمة على شاكلة اليمن. هناك فريق آخر يرى في طلب الجزائر للحوار مع منظمة حلف شمال الأطلسي درجة ضعفها وعدم قدرتها على تعبئة مواردها إن وجدت لمجابهة التحديات التي تواجهها داخليا كونها غير قادرة على بناء محورا على شكل حلف في إطار التصورات الجهوية، خاصة في إطار اتحاد المغرب العربي الذي أثبت فشله الذريع نظرا لحجم الخلافات السياسية خصوصا بين الجزائر والمغرب حول مشكل الصحراء الغربية[39]. لقد أدركت الجزائر تحديات بيئتها الأمنية خصوصا بعد أن أصبح من الضروري استكمال مسار بناء تصور جديد للأمن في فترة مابعد الحرب الباردة، أين شهد العالم تحولات وتغيرات صاحبتها العديد من المخاطر والتهديدات أثرت وبصفة عملية وفعلية على الفكر الأمني الجزائري وبالتالي على البيئة الأمنية الجزائرية التي تراوحت محدداتها بين ما هو ثابت وما

39 . العقيد محمد نجيب عمارة، مرجع سابق، ص 18.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

هو متغير انطلاقا من طبيعة الخيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها خصوصا بعد سنة 1989، تلك البيئة التي ترتبط أساسا بطبيعة تكوين الدولة ومصادر التهديدات التي شكلت أهم مكونات عقيدتها الأمنية التي تبلورت نتيجة تفاعل العديد من العوامل أهمها العوامل التاريخية، الجغرافية، الإيديولوجية والإستراتيجية. لقد حددت الجزائر من خلال عقيدتها الأمنية مجموعة من الأهداف والعديد من المحاور سعيا منها لتفعيل سياستها الخارجية وفقا لتلك الأهداف المسطرة وهي كالتالي40:

– العمل على الدفع بعجلة الاندماج والتكامل المغاربي لاسيما وأنّ كل الدول المغاربية عضوة في الحوار مع الحلف ماعدا ليبيا، الخيار الذي تعتبره الجزائر استراتيجيا من خلال تفعيل هياكل اتحاد المغرب العربي والتركيز على الجوانب الاقتصادية كمدخل أساسي ورئيسي في مسار بناء هذا الصرح.

– دعم المجهودات الرامية للدفاع عن مبادئها ومواقفها حول ملف مكافحة الارهاب، ملف الصحراء الغربية والصراع في الشرق الأوسط.

– تفعيل مسار الشراكة الأورو متوسطية من خلال دعم مواقف الجزائر في المفاوضات مع الاتحاد الأوربي.

– المساهمة في تحسين صورة الجيش الجزائري الذي شوهته وسائل الإعلام الفرنسية.

– بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات والتقنيات المتطورة في مجال مكافحة الإرهاب وتكنولوجيا السلاح الحديثة41.

40 . نفس المرجع السابق، ص20.

41 . غضبان مبروك،"العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية"، مطبوعة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2001–2002، ص18.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

خاتمـــــة

يبدو أن المقاربة الجزائرية للأمن أصبحت أكثر براغماتية بالنظر إلى ما جاء في تقرير الأمين العام الأممي الذي قدمه لدى الجمعية العامة في جويلية 2001 أين حددت المقاربة الجزائرية للأمن على أساس مفهوم شامل كما جاء في النص:" الجزائر تعتبر السلام والأمن في المتوسط يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن بناء إجراءات الثقة في سبيل تقوية السلام، الأمن والاستقرار...يجب أن يستند إلى ايجاد حلول عادلو ودائمة لكل الصراعات، احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، التسوية السلمية للخلافات، وكذلك إجراءات فعلية وملموسة لنزع التسلح، لاسيما عبر انضمام كل دول المنطقة إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول حظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل(معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية)، وكذا اخضاع كل منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية"42. إن هذه المقاربة الشاملة للأمن لا تفك الارتباط العضوي بين الأمن الأوربي والأمن المتوسطي، وبالتالي لابد من تطوير العمل المشترك في ظل وجود إرادة سياسية متبادلة لمواجهة التحديات المشتركة من خلال احترام مبادئ القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة. إن الأمن والاستقرار في المنطقة من منظور جزائري لا يستثني تلك المسائل المرتبطة بحدود أمنه خصوصا في منطقة الساحل والتي أصبحت تشكل تحديا أمنيا مباشرا للجزائر ودول المنطقة، في ظل تنامي ظاهرة الارهاب العابرة للحدود التي أخذت منحى آخر في اتجاه اتساع رقعة الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة الخفيفة. في المقابل، وفي ظل هذه الديناميكيات الضابطة للبيئة الأمنية للمنطقة، أصبحت مسألة القدرات العسكرية تطرح نفسها وبقوة بالموازاة مع تعقد الخلافات الحدودية ووجود اختلالات كبيرة في ميزان القوة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. من هنا، فإن واقع المشهد الأمني الذي أصبح جزء من التصور وليس كل التصور يميل نحو ليس جعل الجزائر دولة محورية في المنطقة، بحيث تشارك سياسيا وأمنيا فحسب، بل الهدف إضعاف المنطقة وتطويقها وإعادة ترتيبها من جديد وفق اولويات ومصالح القوى الكبرى. ففي

42 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص192.

الحسابات الاستراتيجية الجزائرية، فإن تكثيف التبادلات والزيارات والعمل المشترك مع الحلف من خلال الحوار الأمني خصوصا بعد خروجها من الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد في فترة التسعينات، من شأنه أن يخرجها من العزلة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى استغلال الهواجس الأمنية والعسكرية بهدف كسب التأييد السياسي والإعلامي للغرب في مواجهة الإرهاب.

لقد كان لأحدث 11سبتمبر 2001 الأثر الكبير في إحداث نوع من التطابق والانسجام في المواقف ووجهات النظر لدى صناع القرار في الجزائر وواشنطن، حيث أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها في رفع مستوى التعاون في جميع المجالات خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال العمل على تطوير آليات دبلوماسية وعسكرية للتعاون، تساهم فيها الجزائر من خلال خبرتها المكتسبة في حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب43. في هذا الإطار، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها التام في العديد من المناسبات لتقديم أي دعم للجزائر لمكافحة الإرهاب، ذلك الدعم الذي توّج في شكل صفقات سلاح وأنظمة دفاعية للكشف والانذار كون الجزائر تعبَّر عن العمق الاستراتيجي للمتوسط في إفريقيا، بالموازاة قام الحلف استنادا إلى تحديات ما بعد أحداث 11سبتمبر بإدراج المنطقة تحت ما يسمى COUNTRY OF CONCERN نتيجة لما يمكن أن يعرَّض المصالح الأمريكية للضرب في إفريقيا جنوب الصحراء44. خضعت السياسة الدفاعية الجزائرية لتحولات جذرية تحت تأثير عوامل هيكلية شملت الفكر العسكري الحديث الهادف إلى إصلاح جذري وشامل للمؤسسة العسكرية الجزائرية، والدلالات الجديدة التي عكستها أحداث نيويورك و التي أكدت للولايات المتحدة والغرب وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة أهمها ظاهرة الإرهاب التي أصبحت عابرة للحدود. إنّ مسألة تطوير الإستراتيجية الجزائرية اتجاه الحلف الأطلسي والولايات المتحدة بالتحديد جعلت من الجزائر مرتكز رئيسي للسياسة الأمريكية الجديدة نحو

43 . مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص190. نقلا عن مصطفي مراح، "سنة بعد أحداث11سبتمبرالإرهابية الانعكاسات والتحولات"، مجلة الجيش، العدد470، سبتمبر 2002، ص11.

44 . حفيظ ص، "الجزائر رقم فاعل في المعادلة الأمريكية"، الخبر الأسبوعي، عدد 295، من 23 الى 29 اكتوبر 2004، ص6.

المنطقة، وأصبحت الجزائر تلعب دورا أساسيا بالنسبة لواشنطن خصوصا في فترة إدارة الرئيس بوش، والتي يمكننا حصر أهم زوايا ذلك الاهتمام في مايلي:

- ✓ الامكانات الاقتصادية الضخمة التي تحويها الجزائر من خلال الموار الطاقوية وفرص الاستثمار الكبيرة خصوصا بعد الطفرة المالية التي عرفتها الجزائر بعد ارتفاع سعر البرميل للبترول، وبالتالي تعدد امكانات تطوير العلاقات الاقتصادية.
- ✓ الدبلوماسية الجزائرية النشطة التي من الممكن استفادة الولايات المتحدة الأمريكية منها خصوصا على مستوى القارة الافريقية في اطار تسوية النزاعات.
- ✓ الاستفادة من خبرة الجزائر ودورها في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل والصحراء.

لقد بدأت عملية تحديث القوات المسلحة الجزائرية منذ 1990 أين قام الجيش الشعبي الوطني بإبرام صفقات سلاح مع كل من روسيا والصين الشعبية قصد التزود بمختلف الأسلحة التي تتناسب وطبيعة تهديدات البيئة الداخلية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القوات من خلال استحداث قيادة موحدة للجيش وهي قيادة الأركان التي أخذت على عاتقها هندسة الأمن في مواجهة الارهاب، وذلك ما تيقن به الرئيس ليامين زروال من خلال إجراء عملية تحول وانتقال للجيش من جيش مختص في حرب العصابات إلى جيش مهني ومحترف. هذه الديناميكية التي ميّزت المؤسسة العسكرية حددت الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الجديدة، والتي قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمتابعتها بعد وصوله للحكم في 1999 من خلال تبنيه مقاربة حديثة للأمن على أساس الحوار والمصالحة والوئام والتنمية، الشيء الذي جعل الخطاب أكثر فعالية في دعم المقاربة الجديدة لمكافحة الارهاب. إن المنظور الجديد لمفهوم الأمن جعل مسألة احترافية الجيش أولوية لدى القيادة السياسية كسلاح حديث، من خلال تكوين وإعادة رسكلة الإطارات العسكرية في مجالات الدراسات الإستراتجية والدفاع، الوقاية وتسيير النزاعات، وفي نشاطات الإغاثة الإنسانية وحالات الطوارئ45. لقد شكل حجم التدفقات التقنية والتطورات التي عرفتها تكنولوجيا السلاح نقلة نوعية لدى الجيوش مما استدعى ضرورة مراجعة العقيدة

45 . العقيد محمد نجيب عمارة، مرجع سابق، ص20.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 738-784

العسكرية الجزائرية من خلال إعادة النظر في ترسانة السلاح وبرامج القيادة46. يرى الباحث الأمريكي والتر راسل ميد بأنَ: " الجيش الجزائري يرغب اليوم في زيادة روابطه مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، ولا يمكن استبعاد انضمام الجزائر لحلف الناتو...فيما يبدو أنّ تحركها نحو شراكة مع التحالف الأمني مرجحا"47. إنّ هذا الغموض في الإستراتيجية الجزائرية في استيراد الأسلحة إذ تسعى إلى إتباع سياسة التنويع لاسيما من جنوب أفريقيا، البرازيل، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وفي هذا الصدد قامت الجزائر بطلب عتاد عسكري متطور روسي الصنع أرخص بثلاثة مرات من الأسلحة الأمريكية، ذلك ما صرّح به السفير الروسي لجريدة الخبر، إذ أعرب سعادة السفير عن ضرورة احترام التوجهات الجزائرية في مسألة شراء السلاح48. في ظّل المكانة التي أصبحت تحتلها الجزائر وتموقعها بصفة كبيرة بعد أحداث 11سبتمبر، أصبح من الضروري الانخراط بجدية وشفافية كاملة في أحلاف عسكرية وأمنية متعددة الأطراف أو ثنائية، الأمر الذي سيمكنها من جهة خروجها نهائيا من عزلتها، ومن جهة أخرى السيطرة الميدانية على منطقة شاسعة ضد عدو لازال ينشط في المنطقة. لقد قامت الجزائر بمراجعة حساباتها الأمنية في مجابهتها للإرهاب وأصبحت مسألة الشراكة الجزائرية مع حلف الناتو أكثر إلحاحا، لكن هل بإمكان الجزائر أن تصبح عضوا في برنامج الشراكة من أجل السلام في ظّل الشروط التي يفرضها الحلف ؟

46 . تصريح محمد شفيق مصباح، جريدة أخبار الأسبوع، عدد127، من 06 إلى 12مارس2004، ص09.

47 – مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 194.

48 . تصريح السفير الروسي لجريدة الخبر، "الجزائر تطلب عتادا عسكريا روسيا في مكافحة الإرهاب"، الخبر، عدد 4629، 2006/02/16، ص3.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر–أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

عماد جاد، الحلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998).

ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

ثانيا: الرسائل والمذكرات

مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر:1991–2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 2004–2005.

إبراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000–2001.

ثالثا: المقالات

العقيد محمد نجيب عمارة، "الخيارات الاستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط"، الجيش، عدد490، 20ماي 2004.

تصريح محمد شفيق مصباح، جريدة أخبار الأسبوع، عدد127، من 06 إلى 12مارس2004.

تصريح السفير الروسي لجريدة الخبر، "الجزائر تطلب عتادا عسكريا روسيا في مكافحة الإرهاب"، الخبر، عدد 4629، 2006/02/16.

حفيظ ص، "الجزائر على أبواب حلف الناتو"، جريدة الخبر، العدد3078، 2000/10/7.

حفيظ ص، "الجزائر رقم فاعل في المعادلة الأمريكية"، الخبر الأسبوعي، عدد 295، من 23 الى 29 اكتوبر 2004.

عمار الجندي " الناتو يعتبر مبادرة اسطنبول للتعاون لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط"، الشرق الأوسط، العدد، 29 جوان 2004.

عز الدين قطوش، "الجزائر وآفاق التعاون مع الحلف الأطلسي OTAN "، أسبوعية السفير، عدد 133، من 16 إلى 2002/12/22.

عز الدين قطوش، "الجزائر وآفاق التعاون مع الحلف الأطلسي OTAN "، أسبوعية السفير، عدد 133، من 16 إلى 2002/12/22.

غضبان مبروك،"العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية"، مطبوعة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2001-2002.

سويم العزي، "أولويات الهيمنة الأمريكية على العالم"، شؤون الأوسط، عدد 107، صيف2002، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

مصطفى علوي سيف، " إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي" دراسات إستراتيجية، العدد129 ، 2008.

مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص190. نقلا عن مصطفي مراح، "سنة بعد أحداث11سبتمبرالإرهابية الانعكاسات والتحولات"، مجلة الجيش، العدد470، سبتمبر 2002.

ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيواستراتجية لحوار المتوسط"، شؤون الأوسط ، أفريل 2002.

باللغة الأجنبية

Ian O. Lesser, La Sécurité méditerranéenne: nouvelles perspectives pour la politique américaine, USA, Santa Monica, Rand Corporation, 1992.

Kassim Bouhou, “ l’OTAN et le monde arabe: pour dialogue et partenariat“, politique étrangère ,N°01,2008.

the alliance’s new strategic concept, Rome, novembre, 7-8, 1991.

ISS , “Nato after the Prague summit”, strategic comments , vol 08,issue,10 December 2002.

Rachid elhoudaigui ," l’opération Active Endeavour et sou impact sur le dialogue méditerranéen de l’OTAN ,NDC Occasional Paper, NATO Defense College ,Rome, June 2007.

Slimane Cheikh, "La Sécurité et la Coopération en méditerranée, position de la rive sud", Actes de Milan, 10-12 mai 1999.

Yahia Zoubir, “la diplomatie américaine au Maghreb”, Liberté, 06_08_2006.

Zine cherfaoui, “Dialogue méditerranéen de l’OTAN coopération militaire en ligne de mire”, El Watan 18 Novembre 2004.